

## تقرير

# جهود منظمات المجتمع المدني في التنمية وتعزيز حقوق الإنسان

نيسان 2021



## فهرس المحتويات

4.....	تقديم
5.....	التحديات التي تواجه المجتمع المدني الأردني
7.....	أدوار منظمات المجتمع المدني في تنمية المجتمع المحلي
7.....	تحقيق التنمية المستدامة
11.....	العدالة الاجتماعية والحد من أوجه عدم المساواة
11.....	المساواة بين الجنسين
14.....	القضاء على الفقر
15.....	العمل اللائق
17.....	تمكين الشباب
18.....	حقوق اللاجئين والمهاجرين
20.....	حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
22.....	حقوق الطفل
23.....	حرية الرأي والتعبير والصحافة والإعلام
24.....	تطوير الحياة السياسية
25.....	الاحتياجات التدريبية لمنظمات المجتمع والأولويات الأكثر إلحاحاً
30.....	التوصيات والسياسات البديلة
37.....	قائمة المصادر والمراجع

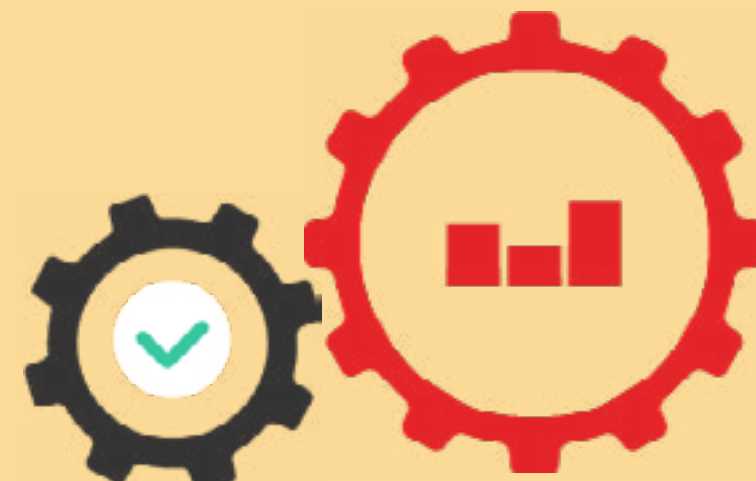


## جهود منظمات المجتمع المدني في التنمية وتعزيز حقوق الإنسان

إعداد: مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية

الباحثة: هديل القضاة

تصميم: نديم عبد الصمد



ترتبط فكرة المجتمع المدني ومنظماته ووجودها بمفهوم الدولة الحديثة التي تمكن مختلف مكونات المجتمع من التعبير عن نفسها وعن مصالحها والدفاع عنها، وهي مكون أساسي من مكونات الدولة، وتنقسم إلى العديد من الأنواع تبعاً للشكل القانوني الذي تعمل بموجبه، وتبعاً للغايات التي تعمل على تحقيقها، حيث أن المجتمعات تتكون من فئات متنوعة المصالح، فنجد النقابات العمالية ونقابات وجمعيات أصحاب الأعمال والنقابات والجمعيات المهنية والشبابية والطلابية، وكذلك منظمات تدافع عن حقوق المرأة وأخرى تدافع عن حقوق الأطفال، وهناك منظمات تدافع عن حقوق الأشخاص من ذوي الإعاقة، وغيرها من منظمات حقوق الإنسان، يضاف إلى ذلك المبادرات والحركات المجتمعية مختلفة الأهداف. جميع هذه التعبيرات والأدوات الاجتماعية وغيرها تشكل ما يسمى بالمجتمع المدني، وهي أطر وأدوات تطورت بشكل طبيعي مع تطور المجتمعات<sup>(1)</sup>.

في الأردن تتسم آليات عمل منظمات المجتمع المدني بالحوكمة العالية، فهي تطبق أعلى معايير الشفافية والدقة في مختلف عملياتها، وهي ملزمة بقوة قانون الجمعيات وقانون الشركات بتزويد سجل الجمعيات ومراقب الشركات بتقارير تفصيلية عن أعمالها وأنشطتها كافة. هذا إلى جانب القيود الكثيرة التي تفرضها الحكومة عبر قانوني الجمعيات والشركات والتعليمات المرتبطة بهما، والتي تصل إلى حد أنه لا يمكنها العمل على أي مشروع أو استلام أي مبالغ من مصادر خارجية قبل الحصول على موافقة مجلس الوزراء، إضافة إلى إشراف المؤسسات الحكومية على تنفيذ أنشطتها<sup>(2)</sup>.

في عام 2020، نتيجة الانتشار المجتمعي لفيروس كورونا المستجد في الأردن، تراجعت قدرة الفضاء المدني المتاح وتقلص دوره في التهيئة التمكينية لممارسات حقوق الإنسان عبر مختلف الوسائل. وبالرغم من محاولات الحكومة الأردنية للسيطرة على تفشي الوباء في بداية الجائحة، من خلال الاغلاقات الشاملة للسيطرة على أعداد المصابين، إلا أن المقابل لذلك كان المزيد من الأعباء الاقتصادية على غالبية المواطنين، وتضييق المساحة الحرة للفضاء المدني على الأفراد والمنظمات في حرية الرأي والتعبير، وحق التجمع والتظاهر، والممارسات الفضلى في حقوق الإنسان.

في هذا السياق، يأتي هذا التقرير للكشف عن جهود منظمات المجتمع المدني في قضايا التنمية وتعزيز حقوق الإنسان، في ظل التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في الأردن وتعيق عملها، وتقييم الاحتياجات الرئيسية لهذه المنظمات لوضع مقترحات حول البرامج التدريبية التي تلبي هذه الاحتياجات، وبخاصة في ظل تداعيات جائحة كورونا. وتعتمد

منهجية التقرير على المنهج النوعي الوصفي، وقد تم إجراء خمس مقابلات فردية مع خبراء رؤساء لمنظمات مجتمع مدني، ومجموعتي نقاش مركز مع ممثلين عن المجتمع المدني في عدد من محافظات المملكة.

## تحديات تواجه المجتمع المدني في الأردن

-صُنفت مساحة المجتمع المدني في الأردن على أنها «معوقة»<sup>(3)</sup>، مما يشير إلى أن «الفضاء المدني متنازع عليه بشدة من قبل أصحاب السلطة، الذين يفرضون مجموعة من القيود القانونية والعملية ذات العلاقة بالحقوق الأساسية، ويتمتع الأردن بتصنيف «حر جزئياً»<sup>(4)</sup>، بسبب العقبات الهيكلية أمام حرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير. كما أدت التعديلات على قانون العمل وقانون الضمان الاجتماعي خلال عام 2019 إلى إضعاف مكانة الحركات الاجتماعية والعمالية في الأردن.

- ونتيجة تداعيات فيروس كورونا المستجد، كان على منظمات المجتمع المدني مواجهة العديد من التحديات المتمثلة بداية في الانتشار المجتمعي لفيروس كورونا، وما نتج عن ذلك من عواقب اجتماعية واقتصادية عالمية ومحلية، إضافة إلى مواجهة القيود التي فرضتها الحكومة الأردنية بعد تفعيل قانون الدفاع في المملكة، الذي وسع من سلطة الدولة، وضيق نطاق الحريات الفردية والجماعية من أحزاب ونقابات وجمعيات في الفضاء المدني.

- ولا تحظى منظمات المجتمع المدني بمساحة من الحرية التي يجب أن تتمتع بها وفق الشريعة العالمية لحقوق الإنسان وخاصة الحق في التنظيم والتجمع السلمي وحرية الرأي والتعبير، ويحيط عملها الكثير من المعوقات، بعضها منشؤه التشريعات الناظمة لعملها، وبعضها الآخر ممارسات تقوم بها بعض المؤسسات الحكومية خارج نطاق القانون، ويعتبر موقف الحكومة السلبى تجاه منظمات المجتمع المدني واتهامها لها بالفساد وحبازة رؤوس الأموال وتوفير قاعدة لجهات أجنبية معادية وخلق مشكلات اجتماعية، أحد أهم الأسباب التي تعيق عمل منظمات المجتمع المدني بشكل فاعل، كما أن غياب آليات التنسيق والتنظيم بين ممثلي الحكومة وممثلي منظمات المجتمع المدني، وغياب التنسيق بين منظمات المجتمع المدني نفسها يعيق التعاون والتشارك في تنفيذ نشاطات ومشاريع مشتركة من شأنها أن تصب في مصلحة البلد<sup>(5)</sup>.

- إضافة إلى ذلك، تواجه العديد من منظمات المجتمع المدني مثل النقابات العمالية أو الحركات الطلابية وبعض المنظمات المختصة بالدفاع عن حقوق الإنسان العديد من التحديات الداخلية والخارجية في عملها، ويتمثل التحدي الأكبر في إلزامها قانونياً بالحصول على موافقة مجلس الوزراء على كافة عمليات التمويل، وان سلطة الموافقة أو رفض تسجيل

جمعية ما، تقع ضمن اختصاص سجل الجمعيات التي لا تحتاج إلى تبرير لرفض تسجيل أي جمعية، وعدم وجود سبب محدد لقرار رفض تأسيس جمعية ما، يجعل من الصعب الطعن بالقرار، وهذا يعني أن الرفض لا يستند إلى معايير منهجية ولكنه متروك إلى تقدير المسؤولين.

- وفيما يتعلق بتشكيل النقابات العمالية، فإن قانون العمل الأردني في المادة (98)<sup>(6)</sup> منه وما يليها يقيد حرية تشكيل النقابات العمالية مخالفاً الدستور الأردني الذي ينص في المادة (16) على حق الأردنيين في تشكيل النقابات<sup>(7)</sup>. وقد قيد قانون العمل الأردني حق العاملين في تشكيل نقابات من خلال السماح بتشكيل (17) نقابة عامة، تشكل فيما بينها اتحاداً بقوة القانون. ويقيد قانون العمل تأسيس النقابات العمالية بالموافقة المسبقة من قبل الحكومة ممثلة بوزارة العمل، حيث يمتلك وزير العمل سلطة إصدار التصنيف المهني الذي يحدد القطاعات العمالية التي يجوز للعمال تشكيل نقابات فيها، وكذلك تم منح وزير العمل صلاحية حل النقابات العمالية بعد أن كانت بيد القضاء.

- وتتعارض إلزامية العضوية في النقابات المهنية وغرف الصناعة والتجارة التي يخضع كل منها لقوانين خاصة مع المعايير والممارسات الفضلى في حق التنظيم النقابي، إذ يجب أن تكون العضوية اختيارية، ولا تعتمد على نظام الجباية من أعضائها لصالح صناديقها، إذ لا يستطيع أي مهني في بعضها ممارسة عمله دون الاشتراك في عضوية هذه النقابات. ويشترط قانون العمل الأردني<sup>(8)</sup> أن يكون مؤسس أي نقابة أردنية، وهذا يعتبر تمييزاً واضحاً ضد الأجانب وحقوق الإنسان. ويحرم العمال غير النقابيين من الحق في استخدام أدوات حل نزاعات العمل الجماعية، والأغلبية من العاملين في القطاع الخاص لا يحصلون على الحق في الدخول في مفاوضات جماعية مع أصحاب العمل. وتُحرم الجمعيات العامة للنقابات العمالية من الحق في اختيار لوائحها الداخلية، وهناك غياب لآليات العمل الديمقراطي الداخلي لهذه النقابات.

- وبسبب القيود المذكورة على حرية التنظيم النقابي، تم إنشاء النقابات المستقلة، إلا أنه لا يتم الاعتراف بشرعيتها ولم يتم ترخيصها، لعدم تسجيلها في وزارة العمل، الأمر الذي يتطلب تعديل قانون العمل الأردني، بما يتناسب مع الممارسات الفضلى لحق التنظيم النقابي. ويحرم الموظفون الحكوميون من حق تشكيل نقابات عمالية، رغم صدور قرار تفسيري من المحكمة الدستورية في عام 2013 أجاز فيه للعاملين في القطاع الحكومي تشكيل نقابات عمالية خاصة بهم<sup>(9)</sup>، إلا أن الحكومة لم تجر أي تقدم تجاه تشكيل نقابات عمالية لهم منذ ذلك الوقت.

- ويحتوي قانون الاجتماعات العامة لغة غامضة توفر للحكومة سلطة تفريق التجمعات العامة ومعاينة المشاركين في التجمع؛ حيث أعطى

الحاكم الإداري صلاحية تفريق أي تجمع أو قمع مظاهرة بالطريقة التي يراها مناسبة إذا تغيرت أهداف التجمع أو المظاهرة<sup>(10)</sup>. وهذه اللغة تتيح سلطة واسعة للحكومة في تفريق التجمعات العامة باسم القانون. إذ أن غموض هذه النصوص<sup>(11)</sup> توسع من سلطة الحاكم الإداري في فض الاجتماعات العامة والمسيرات والتظاهرات، التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني المحلية<sup>(12)</sup>.

- علاوة على ما سبق، تأثر توفر التمويل لمنظمات المجتمع المدني في الأردن بشكل كبير بفيروس كورونا، من خلال إرهاب المانحين في ظل الركود الاقتصادي العميق، إضافة إلى انشغال المانحين المتزايد ببرامج التمويل التي تقدم المساعدة للأزمات الإنسانية المتعلقة بفيروس كورونا، التي صاحبها إهمال لتمويل البرامج التي تعمل من أجل التنمية. إذ أفادت مجموعة من منظمات المجتمع المدني أن المنافسة على المنح تتزايد مع انتشار الفيروس، وحتى عند الحصول على المنحة، ترفض اللجنة المعنية بالموافقة على الحصول على تمويل أجنبي، العديد من المشاريع بحجة أنها تتعارض مع أولويات الحكومة. حيث أفادت 75% من منظمات المجتمع المدني أن تمويلها تقلص في أعقاب الوباء، بينما أبلغ 10% فقط أنه كان هناك زيادة في التمويل.

## أدوار منظمات المجتمع المدني في تنمية المجتمع المحلي

- في السنوات الأخيرة، تزايد الدور التنموي الذي يمارسه المجتمع المدني في الأردن وبخاصة منظمات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية، من خلال العمل على برامج الدعم الاجتماعي، وتطوير آليات مختلفة لزيادة الوعي بقضايا حقوق الإنسان وتبني النهج الديمقراطي. وأصبحت منظمات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية حلقة وصل بين الخطاب الشعبي والحكومة، من خلال حشد المواطنين إلى الشارع نحو التحرك للمطالبة بحقوقهم، ولم يقتصر هذا الحشد على فئة معينة، إذ توحدت الجهود بين جميع أطراف المجتمع، وتوجهت عملية التنمية الاجتماعية لتشمل العديد من القضايا، منها:

### تحقيق التنمية المستدامة

- إن الأردن ملزم رسمياً بتنفيذ أجندة 2030 للتنمية المستدامة، ومنذ أن قدم الأردن أول استعراض وطني له في عام 2017، لم تجتمع اللجنة العليا للتنمية المستدامة بعد، ولم يكن هناك حوارات وطنية أو تعاون بين الحكومة والمجتمع المدني، لمناقشة كيف يمكن للأردن المضي قدماً في تحقيق هذه الأهداف، وكان هناك فجوة بين ما ورد في التقرير الوطني الأول، والتنفيذ على أرض الواقع، حيث كان من المفترض أن يحقق الأردن

تقدماً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بقضايا خفض معدلات الفقر ومعدلات البطالة، ورفع مستويات التعليم والرعاية الصحية، وتحقيق الاستدامة في استخدام الموارد الطبيعية، وقضايا تمكين المرأة والشباب<sup>(13)</sup>.

- أخيراً، في عام 2020 أصدرت الأمم المتحدة تقرير التنمية المستدامة لوصف التقدم الذي أحرزته الدول نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والإشارة إلى المجالات التي تتطلب تقدماً أسرع. وقد بين التقرير أثر جائحة كورونا على جميع شرائح السكان، وجميع قطاعات الاقتصاد، وكانت إحدى نتائج التقرير أن تصنيف الأردن في تحقيق أهداف التنمية المستدامة العالمية كان 89 من بين 166 دولة في عام 2020 مع أربعة أهداف فقط على المسار الصحيح. هذه الأهداف هي: الهدف 6 (المياه النظيفة والصرف الصحي)، الهدف 7 (الطاقة معقولة التكلفة والنظيفة)، الهدف 9 (الصناعة والابتكار والبنية التحتية) والهدف 13 (العمل المناخي)<sup>(14)</sup>.

- في ضوء هذه الفجوة، لم تقف منظمات المجتمع المدني دون العمل على تفعيل أهداف التنمية المستدامة، إذ أصبحت تمارس دوراً حيوياً في تمكين الأفراد للمطالبة بحقوقهم، وفي تشكيل سياسات التنمية على مختلف المستويات، والاشراف على تنفيذها، من خلال المشاريع والبرامج التي تتقاطع أهدافها بشكل مباشر مع أهداف التنمية المستدامة، وقد دعا العديد من الخبراء وأصحاب المصلحة على المستويين الوطني والدولي، إلى توسيع الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والجهات الفاعلة في المجتمع المدني لتحقيق هذه الأهداف، وتفعيل المشاركة المدنية من خلال تنفيذ ومراقبة وتقييم مشاريع وبرامج التنمية<sup>(15)</sup>.

- وتماشياً مع تحقيق هذه الأهداف، تم تطوير «رؤية الأردن 2025»<sup>(16)</sup> للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عام 2015، وإطلاقها من قبل الحكومة، وتتميز هذه الوثيقة برؤية طويلة المدى للاقتصاد الأردني تشمل أكثر من 400 سياسة وتدابير يتم تنفيذها من قبل الحكومة والقطاع الخاص، والمجتمع المدني. وإن أهم هدف تسعى الرؤية لتحقيقه هو تحسين رفاهية المواطنين والخدمات الأساسية المقدمة لهم لخلق توازن في المجتمع وسد الفجوة بين المحافظات.

- ورغم أن هذه الرؤية لم تشمل ملفات الإصلاح السياسي، وكان هناك غياب لتمثيل المواطنين من خلال مجلس الأمة أو مؤسسات المجتمع المدني في صياغة تلك الرؤية، إلا أن منظمات المجتمع المدني وافقت والتزمت بتحديد مشاريعها وبرامجها في ظل رؤية الأردن 2025، إضافة إلى الوثيقة الخاصة بوضع اللاجئين السوريين في الأردن، التي تشمل أي مشروع معتمد على التمويل الخارجي مخصص للاجئين بحيث يتضمن كذلك خدمات للمواطنين، فلا يتم دعم طرف على حساب آخر<sup>(17)</sup>.

- وبالنظر إلى الممارسات الفعلية على أرض الواقع تجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومراقبة تقدم مؤشراتها، تم إنشاء وحدة التنمية المستدامة كجزء من دائرة الاحصاءات العامة<sup>(18)</sup> لقيادة التنسيق بين مختلف أقسام الدائرة والشركاء الداخليين والدوليين، لدمج مفهوم التنمية المستدامة بطريقة سهلة ومبسطة في عمل الإدارات والأقسام المختلفة. كما أنها مسؤولة عن تقديم تقرير فني مفصل عن مؤشرات التنمية المستدامة سنوياً، وتلعب هذه الوحدة دوراً مهماً في دعم الدراسات والأبحاث، وأوراق السياسات والموقف التي تعمل على اعدادها العديد من منظمات المجتمع المدني، وذلك بهدف تسليط الضوء على الفجوات المتعلقة بمؤشرات التنمية، للعمل على اعداد مشاريع وبرامج تنموية ضمن نشاطات هذه المنظمات؛ من خلال مقترحات المشاريع التي تقدمها المنظمات للجهات المانحة.

- ويأتي الدور المباشر لمنظمات المجتمع المدني تجاه تحقيق هذه الأهداف، من خلال الخطط الاستراتيجية التي تضمن رؤية المنظمة وأهدافها، إذ أنه منذ التزام الأردن بتنفيذ أجندة 2030، اعتمدت المنظمات العديد من أهداف التنمية المستدامة في خططها الاستراتيجية، بحيث تتوافق أنشطتها وبرامجها في إطار تحقيق هذه الأهداف، فمنها من يعمل على الهدف الخامس (المساواة بين الجنسين)، وهناك من يعمل على الهدف الثامن (العمل اللائق ونمو الاقتصاد)، والعديد من المنظمات تركز في عملها على الهدف العاشر (الحد من أوجه عدم المساواة)، وهناك منظمات متخصصة بالحماية والتنمية البيئية وتتقاطع أهدافها مع الهدف الثالث عشر (العمل المناخي) والهدف الرابع عشر (الحياة تحت الماء) والهدف الخامس عشر (الحياة في البر)، وتركز العديد من المنظمات على تحقيق الهدف السادس عشر (السلام والعدل والمؤسسات القوية)، والهدف السابع عشر (عقد الشراكات لتحقيق الأهداف)، وإن جميع أدوار منظمات المجتمع المدني التي سيتم ذكرها في هذا التقرير تتقاطع بشكل مباشر مع أهداف التنمية المستدامة.

- والغاية من عمل منظمات المجتمع المدني على تحقيق هذه الأهداف، تجسير العمل بما جاءت به أهداف الألفية قبلها، فإن أغلب منظمات المجتمع المدني تركز أنشطتها على تحقيق مضمون أهداف التنمية المستدامة، قبل تبني الأردن لها، من خلال كشفها ومعالجتها لأبرز القضايا المجتمعية في إطار العمل التنموي، وليس كما يدعي البعض أن التمويل هو من يدفع المنظمات إلى تبني هذه الأهداف، ففكرة التنمية هي أساس المجتمع المدني الذي يعمل على تحقيقها منذ نشأته، إلا أن هذه المنظمات أصبحت تتجه إلى إدراج تحقيق إحدى هذه الأهداف أو أكثر صراحة ضمن أجندة عملها، حتى يكون عملها ممنهجاً ومن الممكن قياس مدى تحقيق أثره على المدى القريب والبعيد، ولمساعدة الأردن على المضي قدماً نحو تحقيق هذه الأهداف.

13\_أحمد عوض، جزء من خطاب في حوار افتراضي وطني حول تحديات تحقيق التنمية المستدامة في الأردن، 2020

The Sustainable Development Report 2020\_14

<https://www.socialwatch.org/sites/default/files/2017-SR-JORDAN-eng.pdf>\_15

16\_الأردن 2025، رؤية واستراتيجية وطنية

17\_داود كتاب، دور المجتمع المدني في الإصلاح، 2018

- وبعد أن أصبحت الحكومة عاجزة عن تلبية العديد من احتياجات المواطنين كماً ونوعاً. طورت منظمات المجتمع المدني في الأردن آليات فعالة لعملها، وهيكلها تنظيمياً واضحاً، وأنظمة إدارية شفافة ومرنة، ليصبح دورها أكبر وأكثر فاعلية وتأثيراً في عملية التنمية. وفي هذا السياق، قدم مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية ومركز العدل للمساعدة القانونية أفضل الممارسات التي قاما بها تجاه تنفيذ أجندة التنمية المستدامة 2030، مثل التقارير والأبحاث التي يعمل مركز الفينيق على إعدادها في الإطار الاقتصادي والاجتماعي تحديداً تجاه تحقيق الهدف رقم 8 (العمل اللائق ونمو الاقتصاد)، إضافة إلى مؤتمرات وتدريبات تنمية القدرات لأفراد المجتمع المحلي، وحملات التوعية في العديد من القضايا المجتمعية. بينما يعمل مركز العدل للمساعدة القانونية تجاه احراز تقدم في الهدف رقم 16 (السلام والعدل والمؤسسات القوية)، ويقدم المركز خدماته القانونية في 21 مكتباً موزعة على الاثنتي عشرة محافظة<sup>(19)</sup>.

- وفي إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات العلاقة بالتنمية البيئية، تسعى المنظمات البيئية غير الحكومية في الأردن لتصبح أنموذجاً في المساهمة الفاعلة من المجتمع المدني والحوكمة التشاركية والأثر الاجتماعي، ومع صدور أول قانون لحماية البيئة في عام 1995، ومع تتابع التطور المؤسسي من خلال إنشاء وزارة البيئة في عام 2003، وإدخال أدوات الإدارة البيئية مثل تقييم الأثر البيئي وعملية التشاور والمشاركة العامة أصبح حتماً على منظمات المجتمع المدني أن تكون جزءاً من عملية التطور في التنمية البيئية، وتم تأسيس العديد من المنظمات غير الحكومية وتدريبها على المشاركة في المشاورات البيئية لضمان أن تراعي المشاريع الجديدة الاعتبارات البيئية والمجتمعية في وقت مبكر من مرحلة التخطيط<sup>(20)</sup>.

- وفي هذا السياق، تعتبر جمعية دبين للتنمية البيئية، نموذجاً لمنظمات المجتمع المدني التي تعمل بشكل خاص على تطوير قطاع البيئة، ومن برامج الجمعية التي تعمل عليها في الشأن البيئي، برنامج زيادة فرص تعزيز نهج قائم على حقوق الإنسان في الاستجابة لقضايا البيئة في الأردن، الذي يركز على مقارنة بين مفهوم العدالة البيئية وأهداف التنمية المستدامة، والانتقال من مفهوم البيئة في الإطار الخدمي إلى مفهوم البيئة كحق طبيعي، من خلال ادماج جميع فئات المجتمع في القضايا البيئية. وتعمل الجمعية أيضاً على مشروع حوكمة المياه واشراك المرأة والشباب، وتم تدريب مجموعة من الشباب من خلال المشروع على إنشاء مشاريع صغيرة في هذا الإطار، للتقليل من العجز المائي في الأردن<sup>(21)</sup>.

- وللنقابات دور بارز في مجالات التنمية على اختلاف أشكالها اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، وعلى الصعيد الاقتصادي تشكل المهن النقابية ذروة الهرم المهني الاقتصادي في المجتمع، وتنظيم مزاوتها، يعود على المجتمع بالنفع وعلى أصحابها بتحقيق مصالحهم الاجتماعية والاقتصادية،

التي تساهم في تحريك عجلة التنمية إلى الامام. كما أن الهدف الأهم للنقابات العمالية من أهداف التنمية المستدامة هو الهدف الثامن، المتعلق بالعمل اللائق، فالعمال ومنظماتهم النقابية هم أفضل من يمكنهم تمثيل مصالحهم الخاصة، من خلال تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية المستدامة التي تدعم الأنشطة الانتاجية، وفرص العمل اللائق، وحماية حقوق العمال ويجاد بيئات عمل توفر السلامة والأمن لجميع العمال<sup>(22)</sup>.

- وقد تم الاعتراف على نطاق واسع بأن أهداف التنمية المستدامة كانت خارج المسار الصحي قبل جائحة كورونا، وعانت هذه الأهداف من انتكاسة كبيرة تجاه تحقيقها في عام 2020، مع زيادة أوجه عدم المساواة، وتزايد الفقر، وإثقال كاهل النساء بأعمال الرعاية الإضافية والمزيد من العنف المنزلي والتحديات التعليمية الرئيسية على رأس المشاكل الصحية الكارثية والدمار البيئي المستمر. ولتجاوز هذه التحديات يجب احداث تغييرات كبيرة وليس السعي فقط للعودة إلى الوضع قبل فيروس كورونا، وذلك من خلال إعادة تنشيط خطة عام 2030 وتعزيز آليات المساءلة الخاصة بها عبر تبني نهج شامل لرفع القيود عن منظمات المجتمع المدني وتشجيع ممارساتها وأنشطتها تجاه تحقيق هذه الأهداف<sup>(23)</sup>.

## العدالة الاجتماعية والحد من أوجه عدم المساواة

- تعتمد العدالة الاجتماعية على الحد من أوجه عدم المساواة من خلال التوزيع العادل للموارد الاقتصادية والمسؤوليات بين الأفراد وإزالة الأسباب الجذرية للتفاوتات، خاصة للفئات التي لا تحظى بفرص متساوية، وذلك لأسباب كثيرة منها الهجرة أو العرق أو الدين أو الجنس أو الإعاقة أو الطبقة<sup>(24)</sup>، وإن للمجتمع المدني دور فعال في المساهمة في رصد الانتهاكات الواقعة على هذه الفئات، وذلك من خلال التقارير والدراسات والأبحاث المعمقة، إضافة إلى تطوير برامج تدريبية لتمكين هذه الفئات، وتقديم المساعدة القانونية لاسترجاع الحقوق المنتهكة، ولتحقيق العدالة الاجتماعية ينبغي العمل في إطار تحقيق المساواة بين الجنسين، القضاء على الفقر، تعزيز العمل اللائق، والدفاع عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، حقوق المهاجرين واللجئين، حقوق الطفل، وتمكين الشباب.

## المساواة بين الجنسين

- هناك العديد من أوجه التمييز التي تقع على النساء في الأردن، مثل تدني المشاركة الاقتصادية للمرأة، التمييز في الأجور، ضعف المشاركة السياسية، العنف الموجه ضد النساء بمختلف أشكاله، والعديد من أوجه عدم المساواة بين الجنسين، ويأتي دور منظمات المجتمع المدني بداية من خلال اعداد الدراسات والأبحاث التي تكشف حجم المشكلة بشكل معمق، مثل الدراسات التي يعمل على إعدادها مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية، وتحديد ذات البعد الاقتصادي، كالتحديات التي

[https://www.jrannan.com/2019/09/blog-post\\_30.html](https://www.jrannan.com/2019/09/blog-post_30.html) 22

[https://globalfestivalofaction.org/class/campaign-activation-workshop-making-the-2030-agenda-accountable\\_23](https://globalfestivalofaction.org/class/campaign-activation-workshop-making-the-2030-agenda-accountable_23)

<https://www.what-is-the-role-for-civil-society->

24\_محمود الكفاوين، العلاقة بين الخدمة الاجتماعية والعدالة الاجتماعية في الأردن، 2018.

19\_ حوار وطني افتراضي، التحديات التي تواجه التنمية المستدامة وتنفيذ أجندة 2030 في الأردن، 2020

<https://www.facebook.com/134922773216289/videos/330776654848143>

20\_ إنكو مينا، المنظمات البيئية غير الحكومية كمحفز للصالح الاجتماعي - منظور أردني، 2020

[https://www.youtube.com/watch?v=9dUO\\_yf6FtY\\_21](https://www.youtube.com/watch?v=9dUO_yf6FtY_21)

تعاني منها المرأة العاملة. إذ توصلت إحدى الدراسات التي عمل عليها المركز إلى أن النساء أهملت احتياجاتهن في خطط التخفيف من الآثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا، كما توصلت أيضا إلى أن آليات الشكوى والإبلاغ عنها كانت غائبة، وذلك فيما يخص النساء اللواتي تعرّضن للتعنيف (25).

- وهناك المنظمات النسوية التي يركز عملها بشكل أساسي على تمكين النساء من خلال برامجها وأنشطتها المختلفة، مثل جمعية معهد تضامن النساء الأردني، التي تعمل على مختلف القضايا ذات العلاقة بالحد من المساواة بين الجنسين كبرنامج «عين على النساء» الذي يهدف إلى تحديد أوجه عدم المساواة بين الجنسين في المشاركة السياسية من خلال التركيز على ثلاثة مستويات، السياسات والبرامج والخدمات، واعتماد أفضل ممارسات وتقنيات المراقبة قبل وأثناء وبعد أي عملية انتخابية وطنية عامة (26).

- وتأتي أهمية هذه المنظمات في تجسير الفجوات الجندرية في أوجه عدم المساواة، في مختلف محافظات المملكة، ولا تقتصر على منطقة محددة، وإن كانت التحديات كبيرة في إطار تحقيق هذه المساواة، والتقدم بطيئا، إلا أنه لا يمكن إغفال النظر عن الدور الذي تلعبه هذه المنظمات في تمكين النساء في العديد من الاتجاهات، مثلا حملة «المرأة الريفية صوت ذو أهمية سياسيا» نفذها مركز وسطاء التغيير للتنمية المستدامة في عجلون بالتعاون مع مركز نحن نشارك لتنمية المجتمع المدني، لتعزيز قدرات مؤسسات المجتمع المدني لتحسين الأداء البرلماني من منظور النوع الاجتماعي (27).

- أيضا هناك دور مهم للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة التي تعتبر منظمة مجتمع مدني شبه حكومية، وتضم مجموعة من منظمات المجتمع المدني كأعضاء فاعلين في أنشطتها وبرامجها التي تهدف إلى الحد من أوجه المساواة بين الجنسين، من خلال تطوير الخطط الوطنية مثل الخطة الوطنية الأردنية لتفعيل قرار مجلس الأمن 1325 المرأة والأمن والسلام والتي تسعى إلى تحقيق الاستجابة لاحتياجات النوع الاجتماعي والمشاركة الفاعلة للمرأة في القطاعات الأمنية والعسكرية وفي عمليات السلام، وأيضا للجنة دور فعال في مشاريع تمكين المرأة، على سبيل المثال مشروع تمكين المرأة من أجل القيادة في النقابات العمالية والمهنية والأحزاب السياسية في الأردن، الذي يهدف إلى زيادة المشاركة الفعالة للنساء في الحياة السياسية والعامة، عبر تحسين أداء النقابات العمالية والمهنية في الأردن من خلال إدماج منظور النوع الاجتماعي في هياكلها وخططها الاستراتيجية، وتشجيع انخراط المرأة الأردنية في الأحزاب السياسية (28).

- ويعتبر اتحاد المرأة الأردنية من أقدم منظمات المجتمع المدني، إذ تأسس عام 1945، ويوجد للمركز 11 فرعاً وخمسة مراكز موزعة في أنحاء المملكة. إن رؤية الاتحاد الأساسية، النهوض بالمرأة على جميع الأصعدة، ومجابهة العنف ضدها، ورفع الوعي المجتمعي وتوعية النساء بحقوقهن بمختلف المجالات، إضافة إلى إزالة الأمية القانونية، الأبجدية، والثقافية، وتسليط الضوء على الفكر النسوي، من خلال تنفيذ دورة شبه أكاديمية في مركز ايملي بشارات للدراسات والتوثيق والرصد.

- وجزء من طبيعة عمل اتحاد المرأة الأردنية، توفير دورات تدريبية مهنية، بهدف تأهيل النساء لدخول سوق العمل، من خلال التركيز على كيفية البحث عن الفرص وتقديم السيرة الذاتية والتعلم على مهارات الطباعة واللغة الإنجليزية. إضافة إلى ذلك يوفر الاتحاد دورات تدريبية حرفية مثل التدريب على فن الطهي، التجميل، صناعة الخزف، والخياطة. ومنذ بداية التسعينيات طالب الاتحاد بتعديل القوانين التمييزية ضد المرأة، من خلال إجراء مسح شامل على هذه القوانين، مثل قانون العمل والجنسية، وقانون الأحوال الشخصية، والقيام بحملات ضغط على الحكومة لتعديلها، وتنفيذ هذه الحملات بالشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني.

- إضافة إلى ذلك، اتبع اتحاد المرأة، نهج الحماية والمعالجة للنساء اللواتي تعرضن إلى عنف، إذ تأسس عام 1999 أول مأوى لحماية النساء في الأردن (دار ضيافة النساء)، وتقدم الدار الخدمات الإيوائية مثل المأكل، الملابس، وخدمات الرعاية النفسية المقدمة من الأخصائيين النفسيين، بالتعاون مع إدارة حماية الأسرة، وإدارة مكافحة الاتجار بالبشر والتنمية الاجتماعية (29).

- كما أن هناك دورا للحركات الاجتماعية التي تطالب بالعديد من الحقوق المنتهكة للمرأة، هذا الحراك وإن كان لا يزال يحتاج إلى إطار ممنهج، إلا أنه يساهم في تحقيق تقدم ايجابي نحو المساواة بين الجنسين، مثل الحراك الاجتماعي لإلغاء المادة 308، وهي المادة التي كانت تجيز للمغتصب الإفلات من العقاب من خلال الزواج بالضحية، فتحالف منظمات المجتمع المدني والحقوقيون بقوة في نشاطات عدة شاركت فيها المنظمات على أرض الواقع وعلى شبكات التواصل الاجتماعي، فضلا عن حضور ممثليها الكثيف لجلسات مجلس النواب لأجل الضغط على الحكومة لإلغاء هذه المادة، واستجابة الحكومة للمطالبات. ان نجاح هذه المنظمات في إلغاء المادة 308 دفعها إلى تأسيس عملها الجماعي لإحياء المطالبة بعدة حقوق منتقصة منها فيما يخص مساواة المرأة بالرجل في إعطاء الجنسية لأبنائها، للمتزوجات من غير أردنيين وأيضا استكمال تغيير التشريعات المتعلقة بحماية النساء من العنف والاعتداءات الجنسية (30).

- وتشارك منظمات المجتمع المدني سنويا بالحملة العالمية «16 يوما لمناهضة العنف ضد النساء»، وفي نهاية عام 2020 وبالتزامن مع اطلاق الحملة العالمية، بدأ مركز تمكين للمساعدة القانونية حملة وطنية نفذها

ضمن برنامج الحماية الاجتماعية، تحمل عنوان "بصمتها في زمن الجائحة"، إذ سلط الضوء على ظروف عمل العاملات في قطاع الزراعة، كما اطلق مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية، حملة توعوية إعلامية بهذه المناسبة بعنوان «لا للعنف الاقتصادي» وتحت شعار «شغلها بيحميها»، وسلطت الحملة الضوء على قضية العنف الاقتصادي ضد المرأة، من خلال نشر المقالات الصحفية والأفلام الوثائقية والفيديوهات التوعوية والكاريكاتير والرسائل الإعلامية بالتعاون مع المدافعين والمدافعات عن حقوق المرأة لنشر ثقافة العمل اللائق والمساواة وعدم التمييز بالعمل<sup>(31)</sup>.

## القضاء على الفقر

- إضافة إلى فقر الدخل، هناك مفهوم فقر القدرات، أي عدم القدرة على تلبية احتياجات الحياة الأساسية القائمة على مستويات جيدة في التعليم والصحة والمسكن، وهي الجوانب التي تضمنها تعريف التنمية البشرية الذي يؤكد أن تنمية العنصر البشري قائم على توسيع فرص ومجالات الاختيار أمام الأفراد بشفافية وحرية مما يؤدي إلى تحسين نوعية قدراتهم البشرية<sup>(32)</sup>.

- وتلعب منظمات المجتمع المدني دوراً في تقديم الخدمات للفقراء في المجتمع الأردني، وذلك عن طريق دعم المشروعات الإنتاجية، وتوليد فرص العمل، وتنمية المهارات الحياتية من خلال البرامج التدريبية، والحصول على قروض بشروط ميسرة، وتشجيع المشروعات الصغيرة ودعمها. كما تساعد منظمات المجتمع المدني في الجهود الموجهة للتخفيف من حدة الفقر عن طريق ممارستها للأنشطة التي تعمل عليها مثل إجراء المسوحات للأسر التي تحتاج إلى التمكين الاقتصادي، وإجراء حصر للاحتياجات التي يتطلبها سوق العمل، وتقديم معونات للأسر الفقيرة في حدود إمكانياتها وبالتعاون مع جهات وطنية وأجنبية<sup>(33)</sup>.

- وقد عملت وزارة التخطيط على توقيع اتفاقيات تنفيذ برامج تمكين الفقراء مع أربع مؤسسات وطنية غير حكومية لتمكين جيوب الفقر في المملكة وعددها 32 جيباً، موزعة على محافظات المملكة، وهذه المؤسسات هي: مؤسسة نهر الأردن، ومؤسسة نور الحسين، والصندوق الهاشمي للتنمية البشرية، وجمعية مراكز الإنماء الاجتماعي. ويهدف البرنامج إلى المساهمة في تخفيف حدة الفقر وتحسين الظروف المعيشية والاقتصادية للسكان في جيوب الفقر، وذلك من خلال تفعيل مشاركة مختلف فئات المجتمع المحلي وتعزيز إنتاجيتها، وزيادة الوعي والتدريب والتأهيل وتوفير فرص عمل لزيادة الدخل وتحقيق الفائدة الاقتصادية والاجتماعية المباشرة وغير المباشرة للفقراء في تلك المناطق<sup>(34)</sup>.

- ومثل هذه البرامج المشتركة بين منظمات المجتمع المدني غير الحكومية

والوزارات الرسمية أو حتى المنظمات غير الحكومية الملكية، تعتبر مؤشراً على تقدم الدول في إطار تحقيق العدالة المجتمعية، والبعد عن التنافسية والسعي إلى تحقيق الهدف الأسمى من العملية التنموية وهو تحسين حياة جميع الأفراد دون تمييز وبخاصة فيما يتعلق بالقضاء على الفقر، وعادة ما تمتاز هذه البرامج بالاستدامة في العمل وهو ما تفتقر إليه العديد من منظمات المجتمع المدني في عملها بسبب التمويل المؤقت أو عدم قدرة المنظمة على الاشراف والمتابعة بسبب ضعف بنيتها التحتية.

- وفي عام 2018، شارك أكثر من ألفي شخص، في حركة اجتماعية دعت إليها النقابات، احتجاجاً على مشروع قانون ضريبة الدخل وسياسة رفع الأسعار آنذاك، ورفعت الحملة شعار «معناش» بهدف وقف القوانين والسياسات التي تثقل كاهل الأفراد في الأردن، وتجعلهم أكثر فقراً، وأقل قدرة على العيش بكرامة، وكانت هذه الحركة بداية تعبير المجتمع الأردني وخروجه للشارع رافضاً الفساد والمحسوبية وغيرها من الممارسات غير العادلة، وقد شارك في الحملة مجموعة كبيرة من الأفراد الممثلين للمجتمع المدني، من نقابات، ومنظمات، وجمعيات<sup>(35)</sup>.

## العمل اللائق

- يعاني سوق العمل الأردني من مستويات بطالة مرتفعة. إذ بلغ معدل البطالة خلال الربع الرابع من عام 2020 (24.7%) بارتفاع مقداره 5.7 نقطة مئوية عن الربع الرابع من عام 2019. وقد بلغ معدل البطالة للذكور خلال الربع الرابع من عام 2020 (22.6%) مقابل (32.8%) للإناث، ويتضح أنّ معدل البطالة قد ارتفع للذكور بمقدار 4.9 نقطة مئوية وارتفع للإناث بمقدار 8.7 نقطة مئوية مقارنة بالربع الرابع من عام 2019<sup>(36)</sup>. كما يعاني سوق العمل الأردني من تجزئة سوق العمل إلى حد كبير على صعيد النوع الاجتماعي وحالة الهجرة.

- وقد كشفت تداعيات وباء كورونا وما صاحبها من تدابير الإغلاق الشامل عن مواطن الضعف القائمة في سوق العمل وفاقمتها. فالمنشآت الصغيرة، وتلك العاملة في الاقتصاد غير المنظم، والقطاعات الأكثر تأثراً بإجراءات الإغلاق كالسياحة وتجارة التجزئة والصناعات تضررت بشكل كبير، إضافة إلى العمال من الأردنيين واللجائين والمهاجرين، فعمال المياومة أو الموسميون، مثل العاملين في الزراعة والبناء واللجائين في المخيمات أو في المجتمعات المضيفة، فقدوا وظائفهم، وهم غير مشمولين بمنظومة الحماية الاجتماعية<sup>(37)</sup>.

- هذه التحديات جعلت من الصعوبة المضي قدماً في تحقيق العمل اللائق في الأردن، والذي ينبني على مجموعة من الأهداف الاستراتيجية: المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، معايير العمل، فرص العمل

34\_ لبنى العضايلة، دور منظمات المجتمع المدني في مواجهة الفقر، 2019  
https://bit.ly/3cVxcQS\_35

36\_ دائرة النضوات العامة، التقرير الربعي حول معدل البطالة في المملكة للربع الرابع من عام 2020، 2021  
37\_ منظمة العمل الدولية، تعزيز العمل اللائق في الأردن، 2020



سنة واحدة لأعضاء مجلس إدارتها<sup>(43)</sup>.

## تمكين الشباب

- يعتبر تمكين الشباب أولوية وطنية بخاصة مع ارتفاع مستويات البطالة لهذه الفئة في الأردن، ولأن الشباب فرصة تنمية في أي مجتمع إذا ما اتاحت لهم الامكانيات والأدوات اللازمة، اتجهت العديد من منظمات المجتمع المدني إلى تمكين الشباب ضمن برامجها وأنشطتها، فبعض المنظمات هدفها الأساسي العمل مع الشباب، مثل مؤسسة رواد التنمية، وهي مؤسسة غير ربحية تعمل مع المجتمعات التي تسعى للتغلب على التهميش من خلال التعليم والبرامج الشبابية التطوعية وتنظيم العمل الأهلي مع القواعد الشعبية. ويركز نهج عمل المؤسسة على تمكين روح المبادرة وتيسير مراجعة وتأطير الأولويات الملحة لحل المشكلات المجتمعية بمشاركة أفراد المجتمع المحلي والشباب من خلال ثلاثة برامج أساسية: برنامج تنمية الطفل وتمكين الشباب ودعم المجتمع.

- مؤسسة رواد التنمية هي نموذج للانخراط المدني القائم على مبادرة الأفراد، حيث يسخر الشباب المستفيدين من المنح الجامعية والمهنية ساعات أسبوعية من أجل الخدمة المجتمعية لخلق مساحات تعلم آمنة للأطفال واليافعين، وإطلاق حملات تخدم المجتمع المدني وتساهم في تحقيق التغيير الاجتماعي، والسعي لتوفير الخدمات التي تمكن أفراد المجتمع المحلي من الحصول على حقوقهم من خلال شراكات حكومية ومدنية وبالتعاون الدائم مع مؤسسات القطاع الخاص.

- تأسست المؤسسة عام 2005 في الأردن، تحديداً في شرق عمان بمنطقة جبل النظيف، وذلك بمبادرة من فادي غندور وشركة ارامكس وبدعم من بنك القاهرة عمان، ثم توسعت إلى المنطقة العربية، مصر، لبنان، فلسطين بالشراكة مع شبكة قوية من القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والهيئات الحكومية. وبالرغم من أن المؤسسة تقع في منطقة جبل النظيف، لكن برامجها تتوسع وتخدم مناطق شرق عمان إضافة إلى الطفيلة والبيضاء في جنوب الأردن.

- ان الغاية العامة من تأسيس رواد التنمية، بلورة نموذج فعال لكيفية خلق فرص عمل في الأحياء التي تسعى للتغلب على التهميش بحيث يتم خلق علاقة مع الشباب من خلال ثلاثة مسارات تتمثل فيما يلي: الانخراط المدني في خدمة المجتمع والتطوع، الحصول على التعليم الجامعي أو الكلية، وبناء جسور نحو العمل. فالنموذج المؤسسي للعمل قائم على عناصر عدة ومن أهمها: المؤسسة مع القطاع الخاص، والعمل مع الأحياء التي تسعى للتغلب على التهميش وذلك بمشاركة الشباب من خلال الشراكات، ونموذج عمل يركز على تكوين المعرفة وإنتاجها للمجتمع.

والأجور، والحماية والضمان الاجتماعي<sup>(38)</sup>، فعملت منظمات المجتمع المدني على تذليل التحديات والسعي إلى تحقيق هذه الأهداف، من خلال مجموعة من البرامج والأنشطة والأدوات، فهناك من يعمل على اعداد التقارير التي ترصد الانتهاكات في حقوق العمال، مثل الرائد النقابي لعمال الأردن، الذي يكشف عن أبرز القضايا العمالية<sup>(39)</sup>. ويسعى بيت العمال، وهو منظمة مجتمع مدني غير ربحية، إلى تحسين ظروف العمل بالتعاون المباشر مع العمال وأصحاب العمل والحكومة ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية. وترتكز أنشطة المركز على اعداد التقارير والدراسات التي تسلط الضوء على واقع العمال في الأردن، والانتهاكات التي يتعرضون لها<sup>(40)</sup>.

- في حين أن هناك منظمات مجتمع مدني استحدثت برامج متخصصة لرصد الانتهاكات العمالية وتقديم الاستشارات وأوراق السياسات والموقف في الشأن العمالي مثل برنامج المرصد العمالي الأردني، وهو من ضمن البرامج التي يعمل عليها مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية، ويرتكز عمل هذا البرنامج على إعداد الدراسات والتقارير التي تناول مختلف الجوانب المتعلقة بقضايا العمل، والكشف عن الانتهاكات التي يتعرض لها العاملين في أماكن عملهم، إلى جانب توفير قواعد بيانات شاملة تغطي مختلف المؤشرات الخاصة بسوق العمل والنقابات والمنظمات العمالية والقوانين والأنظمة الناظمة لعملها بالإضافة إلى اقتراح سياسات بديلة لمواجهة تحديات سوق العمل الأردني، و تطوير وتنفيذ البرامج التدريبية الهادفة إلى تنمية مهارات وقدرات العاملين في الحركة العمالية الأردنية والعربية<sup>(41)</sup>.

- كما تعمل بعض منظمات المجتمع المدني على تحقيق العمل اللائق ضمن مشاريعها، مثل مركز الشرق والغرب للتنمية المستدامة، الذي استحدثت أكاديمية للعمل اللائق، بهدف تعريف النساء والأشخاص من ذوي الإعاقة بحقوقهم في العمل كما هو مذكور في التشريعات الأردنية والاتفاقيات الدولية، لتمكينهم من خلق فضاءات للحوار بينهم وبين المتخصصين وبين صانعي القرار لتحديد حقوقهم، واستخدام مهارات كسب التأييد والمدافعة مع صانعي القرار للمطالبة بحقوق هذه الفئات بالحصول على عمل لائق<sup>(42)</sup>.

- هناك أيضاً حركات اجتماعية أطلقت للمطالبة بحق الحصول على علاوة على الراتب، كأحد مبادئ العمل اللائق في الحصول على أجر مناسب، وقد أطلقت هذه الحركة نقابة المعلمين، بهدف المطالبة بعلاوة مقدارها (50%) على الراتب الأساسي، وشارك في الحملة الآلاف من المجتمع المدني في جميع محافظات المملكة ومن القطاعين الخاص والعام، إيماناً بحق كل فرد بالحصول على عمل لائق، وقد حققت الحملة أهدافها بالرغم من إصدار قرار بحل نقابة المعلمين مع نهاية عام 2020، وقرار الحبس

<sup>38</sup> الرائد النقابي لعمال الأردن، [https://www.jrannan.com/2019/09/blog-post\\_22.html](https://www.jrannan.com/2019/09/blog-post_22.html).

<sup>39</sup> الرائد النقابي لعمال الأردن، <https://www.jrannan.com/p/blog-page.html>.

<sup>40</sup> بيت العمال، <https://www.workershouse.org>.

<sup>41</sup> المرصد العمالي الأردني، <http://labor-watch.net/ar/about-center>.

<sup>42</sup> مركز الشرق والغرب للتنمية المستدامة، <http://www.wecenter.com.jo>.

- وفي عام 2005 أسست رواد التنمية صندوق مصعب خورما للمنح نسبة إلى الشاب مصعب - رحمه الله - الذي توفي في تفجيرات عمان، ويدعم الصندوق 150 منحة شاب وشابة في شرق عمان مقابل أربع ساعات خدمة مجتمع وتطوع في برنامج إثرائي للشباب تزامناً مع حضور برنامج الدردشات الثقافية الأسبوعي والانخراط في جميع البرامج الإثرائية مثل برنامج اللغة الإنجليزية وغيرها من البرامج، بمعنى أنها منحة عمل بشكل نظام تحفيزي مادي لاحتساب المشاركات.

- في الأردن يستفيد سنويا من المنح التعليمية التي تقدمها مؤسسة رواد التنمية، ما يتراوح بين 180 - 220 شاب وشابة، ويقدم الشباب ما بين 30000-32000 ساعة خدمة مقابل المنحة. وبعد التقدم للمنحة يتم ضم الشباب لزمالة «اعرف نفسك واترك أثر» التي تهدف إلى العمل على تطوير التفكير النقدي عند الشباب وتنمية روح التعاطف حتى يشعر الشباب أنهم جزء من المجتمع يؤثر ويتأثر. ثم ينخرط الشباب في برنامج خدمة المجتمع والتطوع، الذي يحتوي على عدة محاور منها: (تكنولوجيا المعلومات، الدعم النفسي الاجتماعي، تنمية الطفل، ...) وفي نفس الوقت يتم شملهم في المبادرات والدردشات الثقافية التي تعنى في الذات، العلاقة مع الأخر، التعرف على مصادر المعرفة والمواطنة.

- واستجابة لفيروس كورونا في عام 2020، أطلقت مؤسسة رواد حملة «جيرة» بمساعدة 100 شاب وشابة متطوعين ب 18 حي، من خلال تحليل الأولويات وتحديد الاحتياجات وتقديم دعم صحي، ودعم نفسي اجتماعي، وخدمات الوصول للإنترنت وممارسات الوقاية من الفيروس. فكان دور الشباب بارز وفعال أثناء جائحة كورونا<sup>(44)</sup>.

## حقوق اللاجئين والمهاجرين

- أقر المجتمع الدولي بأن الأردن يعمل لما فيه الصالح العام العالمي باستضافة ثاني أكبر نسبة من اللاجئين للفرد الواحد في العالم بعد لبنان. وتعهد ميثاق الأردن (2015) بتحويل ما تسببت به أزمة اللاجئين من تحديات إلى «فرصة تنمية». وتحقيقاً لذلك، التزم المجتمع الدولي بدعم الأردن لتسهيل وصول شركائه إلى أسواق الاتحاد الأوروبي مقابل السماح للاجئين بدخول سوق العمل في المملكة، وقد أطلقت الحكومة الأردنية «خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية 2018-2020» تعزيزاً للجهود الرامية إلى التصدي للأثر الأزمة السورية على اللاجئين والمواطنين.

كما وضع الأردن عدداً من الاستراتيجيات الوطنية وأطر السياسات التي تدعم اللاجئين، منها: رؤية الأردن 2025، وخطة تحفيز النمو الاقتصادي الأردني 2018 - 2022، والاستراتيجية الوطنية للتشغيل، والاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية (2019 - 2020)،

إطار إنعاش فرص العمل دعماً لخطة استقرار فرص العمل<sup>(45)</sup>.

- ولم تقف منظمات المجتمع المدني بمعزل عن خطط الاستجابة للجوء في الأردن، فهناك مجموعة من المنظمات التي يركز عملها بشكل أساسي على دعم حقوق اللاجئين، فقد قدمت منظمة النهضة العربية للديموقراطية والتنمية (أرض) الدعم خلال جائحة كورونا، لأكثر من 16 ألف أسرة<sup>(46)</sup> من الأسر الأكثر تأثراً من اللاجئين والمهاجرين، وعمال المياومة.

- وتقدم منظمة النهضة العربية للديموقراطية والتنمية (أرض) منذ تأسيسها خدمات الدعم والعون القانونية للاجئين والمهاجرين، من خلال السعي إلى إيجاد حلول دائمة لإدارة الهجرة وعقد حملات تهدف إلى تعزيز فرص العمل للاجئين وتشجيع فرص التنمية طويلة الأمد في الأردن لتجنيب اللاجئين خيار سلوك طريق محفوف بالمخاطر لمغادرة البلاد. كما تؤمن المنظمة أن تمكين الأفراد من خلال الوصول إلى فرص التدريب النوعية هو خير طريق لإدارة مسألة الهجرة الجماعية. من خلال مشاريعها القائمة والتي تشمل توفير التوعية القانونية، وتوفير خدمات الدعم والعون القانوني المتخصصة، وتقديم الاستشارات النفسية والاجتماعية، وجلسات بناء القدرات المعرفية، ودورات التطوير المهني<sup>(47)</sup>.

- وتعتمد منظمة (أرض) في عملها على الاستراتيجيات المحلية في عملية التنمية المجتمعية التي تعكس الواقع الحقيقي للأفراد الذين يعيشون على أرض المملكة، وتعمل على تقديم مساعدات الإغاثة لثلاث فئات رئيسية، هي: النساء، الشباب، اللاجئين، كما أنها لا تعمل بشكل منفصل ومنفرد عن منظمات المجتمع المدني، فهي جزء من تحالف (جوناف) لمنظمات المجتمع المدني، الذي تشكل بهدف تنسيق الاستجابة الإنسانية الوطنية وجهود التنمية في الأردن، وتعد المنظمة شراكات مع القطاع الخاص، فمثلاً ضمن برنامج التنمية الاقتصادية للمنظمة، هناك شراكة مع أحد مشاريع القطاع الخاص المتخصصة بالإرث الشرقي، ويمثل المشروع نموذجاً للشراكة بين القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني المحلية بما يساهم في استدامتها، لتعزيز فرص الفئات المهمشة في المجتمع بشكل عام واللاجئين والمهاجرين بشكل خاص، ومساندتهم في الحصول على فرص تدريبية وتسويقية أفضل. ويقوم المشروع على مبدأ تبادل المعرفة والخبرات بين أصحاب المهارات من لاجئين ووافدين عرب والحرفيين الأردنيين الشباب<sup>(48)</sup>. وكشريك رئيسي للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، أسهمت منظمة النهضة (أرض) في دعم نحو 40,000 لاجئ<sup>(49)</sup> من خلال هذه البرامج.

- يهاجر الناس من بلدانهم لمجموعة من الأسباب المتعلقة بالوضع الاقتصادي والاجتماعي المتدني في بلدانهم،

<sup>45</sup> منظمة العمل الدولية، <https://www.ilo.org/beirut/countries/jordan/lang-ar/index.htm>

<sup>46</sup> صحيفة الغد، منظمة " أرض" تقدم المساعدات لأكثر من 16 ألف أسرة في المملكة.

<sup>47</sup> [/https://aridd-jo.org/ar](https://aridd-jo.org/ar)

<sup>48</sup> مقابلة مع السيدة سمر محارب مديرة منظمة النهضة العربية للديموقراطية والتنمية (أرض)، شباط 2021

<sup>49</sup> [/https://aridd-jo.org/ar](https://aridd-jo.org/ar)

ويشكل العمال المهاجرون 70 بالمئة (50) من المهاجرين عالمياً، وفي الأردن تقدر أعداد العمالة المهاجرة في نهاية عام 2019، بمليون عامل وعاملة، ما يقارب (348) ألف عامل مسجلون لدى وزارة العمل، وما يقارب (600) ألف عامل آخر غير مسجلين لدى وزارة العمل، يعملون في القطاع غير المنظم. تشكل العمالة المصرية الجزء الأكبر من هذه العمالة، تليها العمالة السورية التي تزايدت بشكل ملحوظ خلال السنوات الماضية (51).

- وفي سياق الانتشار المجتمعي لفيروس كورونا في الأردن، تأثر العمال المهاجرون أكثر من غيرهم بفعل القيود المفروضة على السفر والتنقل أثناء الإغلاق، وبخاصة من يقيم لدى صاحب العمل (52) وقد كان هناك دور بارز لمركز تمكين للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان، من خلال إصدار سلسلة تقارير بعنوان: «تحت الحظر» (53)، رصدت السلسلة تداعيات أزمة كورونا على العمال المهاجرين في القطاعات غير المنظمة، والانتهاكات ضد عاملات المنازل، ومجموعة متعددة من القضايا المهمة تجاه تحقيق العدالة الاجتماعية للعمال والعاملات المهاجرين، ومركز تمكين، منظمة أردنية غير حكومية تعمل نحو تعزيز مبادئ حقوق الإنسان ومكافحة الاتجار بالبشر، وحماية حقوق العمال، بشكل خاص العمال المهاجرون، وذلك من خلال: الوقاية، والحماية، والملاحقة القضائية، بهدف تعزيز الوعي القانوني في المجتمع الأردني، وتحديد حقوق العمال، وإنفاذ سيادة القانون من خلال ضمان المشاركة الفعالة لنشطاء حقوق الإنسان، والمحامين، والقضاة والمسؤولين عن تنفيذ واقتراح التعديلات القانونية، وتمكين الضحايا الذين انتهكت حقوقهم (54).

## حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

- تشير أرقام دائرة الإحصاءات العامة إلى أن ما نسبته 79 بالمئة من الأشخاص من ذوي الإعاقة لا يتلقون أي شكل من أشكال التعليم، وتؤكد أرقام الدائرة أن ثلث الأميين الأردنيين الذين أعمارهم 14 سنة فأكثر هم من الأشخاص ذوي الإعاقة وبنسبة بلغت 36.6 بالمئة (55)، لهذا فإن الإقصاء والعزل للأشخاص ذوي الإعاقة من العملية التعليمية من شأنه أن يؤدي إلى تبعات سلبية تتمثل في زيادة البطالة وارتفاع معدلات الجريمة وغيرها من التبعات السلبية على الجانب الاقتصادي وعلى المدى المتوسط والطويل، إذ تدل هذه المؤشرات على أن ضعف التحاق الطلبة من ذوي الإعاقة في المدارس وضعف إدماجهم في المجتمع سيحول إلى ضعف تنافسيتهم في سوق العمل الأردني، وبالتالي ضعف تشغيلهم، ودخولهم في دائرة الفقر (56).

- نتيجة لهذه الانتهاكات في حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الأردن،

عملت مجموعة من منظمات المجتمع المدني ضمن أنشطتها في الدفاع عن حقوق الإنسان على إعداد تقرير الظل «التقرير الموازي» وتقديمه إلى اللجنة الدولية المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في آذار من عام 2017، وهذه المنظمات هي: مركز المعلومات والبحوث - مؤسسة الملك الحسين، وجمعية أنا إنسان لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ويهدف التقرير إلى الكشف عن مدى التزام الدولة بتنفيذ بنود الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (57). وقد عمل مركز المعلومات والبحوث على إجراء تقييم أولي شمل ممثلي منظمات المجتمع المدني وممثلي المؤسسات الحكومية، التي يمكن أن تشارك في الخطط المستقبلية لدعم منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد قدم المركز جلسات تدريبية خلال ورشات عمل اقليمية ووطنية ضمن مجال خبرة المركز في منهجيات البحث العلمي والمتابعة والتقييم. والمساهمة في تحليل السياسات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة وتطوير التقارير الوطنية ذات العلاقة. وعمل المركز على توفير الدعم التقني لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في مجال تطوير استراتيجيات الدعوة وكسب التأييد الوطنية (58).

- وتعتبر جمعية أنا إنسان لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، من الجمعيات الفاعلة في إطار السعي لتحقيق العدالة للأشخاص ذوي الإعاقة، ومن أهم أهداف الجمعية: التوعية، الدمج، تأمين المعينات الطبية، بناء قدرات الأشخاص ذوي الإعاقة تحت مسمى «منبر القادة» من خلال تدريبهم على المناصرة والمدافعة والمطالبة بالحقوق وغيرها سواء كان على مستوى وطني أو دولي، وتعمل الجمعية على مناهضة العنف ضد المرأة ذات الإعاقة، وتنفيذ خطط تتعلق بالمساواة وعدم التمييز، والتمكين الاقتصادي لذوي الإعاقة. ولدى الجمعية فريق متطوعين في كافة أنحاء المملكة. إضافة إلى عملها على مراجعة عدد من القوانين والتشريعات المتعلقة بحقوق الإنسان والأشخاص ذوي الإعاقة، وقد حصلت الجمعية وأعضاؤها على عدد من الجوائز منها جائزة الحسين للعطاء والتميز، وصدّرت الجمعية دليل مهارات التعامل مع ذوي الإعاقة ودليل القرارات الدامجة لمجتمع مساو ومسائل تتعلق بالحكومة والاعلام ومنظمات المجتمع المدني، وعدد من الدراسات واوراق الموقف التي تبين واقع حال الأشخاص ذوي الإعاقة في الأردن (59).

- وتشير رئيسة جمعية أنا إنسان، إلى أنه بالرغم من التحديات والصعوبات التي تواجهها الجمعية باستمرار مثل القيود التي تفرضها الحكومة على تنفيذ أنشطتها، كسائر منظمات المجتمع المدني، إلا أن الجمعية مستمرة في محاولة تذليل هذه العقبات، والغاية الأساسية التي تسعى لتحقيقها إمكانية الوصول لجميع الأشخاص من ذوي الإعاقة وتمكينهم من جميع النواحي وبخاصة التعليم والعمل، ومن أهم محطات النجاح كما وصفتها هي تهيئة مجموعة من المدارس لتصبح صديقة للأشخاص ذوي الإعاقة لدمجهم في المجتمع، كحق أساسي من حقوقهم (60).

57\_تقرير الظل الموازي حول اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الأردن، 2017.

58\_مركز المعلومات والبحوث - مؤسسة الملك الحسين، تقرير الظل حول اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الأردن، 2017.

59\_مرجع سابق

60\_مقابلة مع السيدة آسيا باغي رئيسة جمعية أنا إنسان لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، شباط 2021

50\_ المنظمة الدولية للهجرة، تقرير الهجرة في العالم لعام 2020

51\_ المرصد العمالي الأردني، ورقة تقدير موقف " العمالة المهاجرة في الأردن " تحديات مضاعفة جراء جائحة كورونا، 2020

52\_ منظمة العمل الدولية، تعزيز العمل اللائق في الأردن، 2020

53\_ <https://bit.ly/3wkwp>

54\_ مركز تمكين للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان، <https://tamkeen-jo.org/#About>

55\_ دائرة الإحصاءات العامة، التقرير التحليلي للنتائج العامة لنسب الإعاقة ( الصعوبات الوظيفية) في الأردن، 2015.

56\_ المرصد العمالي الأردني، ورقة تقدير موقف " تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة في الأردن "، 2020

- تقوم جمعية سنا أيضا بتمكين الأشخاص من ذوي الإعاقة الذهنية وعائلاتهم من خلال مجموعات الدعم الأسري التي تهدف إلى تمكين الأسر للتعامل مع التحديات التي تواجههم بوجود طفل من ذوي التحديات الذهنية في عائلتهم وذلك من خلال زيادة الوعي وبناء المعرفة عن موضوع الإعاقة وكذلك مشاركة التجارب بين الأهل وتسهيل الضوء على قصص النجاح، وقد أنشأت جمعية سنا أول مجموعة دعم أسري لها في عام 2010. وبحلول نهاية عام 2018، تمكنت من الوصول لأكثر من 800 عائلة من خلال 15 مجموعة دعم سبعة منها في عمان، وأخرى في إربد، الزرقاء، السلط، جرش، المفرق، عين الباشا، مادبا والكرك (61).

## حقوق الطفل

- يواجه الأطفال في الأردن من ذوي الإعاقة، والأطفال المحرومين من رعاية الوالدين، والأطفال المنتمين إلى مجتمعات الأقليات المهمشة، والأطفال الذين يعيشون ويعملون في الشوارع، أكثر من غيرهم من الأطفال مجموعة من التفاوتات. كما أن الأطفال اللاجئين والأطفال من الأسر الفقيرة ينقصهم الكثير أيضاً من حيث خدمات حماية الطفل. ويعاني 9 من كل 10 أطفال من العنف النفسي أو البدني أو كليهما (62). ووفقاً للمسح الوطني لعمالة الأطفال الذي أجري في عام 2016، أكثر من 75000 طفل منخرطين في الأنشطة الاقتصادية، بما في ذلك حوالي 45000 طفل يشاركون في أعمال خطيرة، حيث أن الفقر وعدم توفر فرص العيش للأسرة هما السببان الرئيسيان وراء عمالة الأطفال (63).

- نتيجة لهذه الانتهاكات في حقوق الطفل في الأردن، تعمل برامج منظمة إنقاذ الطفل على تحسين الظروف المعيشية والفرص للأطفال وأسرهم، وهي منظمة محلية مستقلة وجزء من حركة عالمية بدأت عملها في المملكة عام 1974، وفي نطاق حماية الطفل تعمل المنظمة ضمن أربعة محاور رئيسية: التعليم، الصحة، الحماية، الأمن الغذائي وسبل المعيشة، ولا يتوقف الدعم على مستوى الأطفال فقط بل أيضاً على تمكين المجتمع المحلي وأهالي الأطفال من خلال تدريب المعلمين والأخصائيين الاجتماعيين والمتطوعين وأولياء الأمور لمساعدة الأطفال من خلال برامج التدخل وإدارة الحالة (64)، ويعتبر برنامج «مستقبل واعد» أحد برامج المنظمة التي تهدف إلى محاربة عمالة الأطفال التي تؤثر على حق الأطفال في التعليم وتضر بنموهم البدني والعقلي والأخلاقي والاجتماعي من خلال مركز الدعم الاجتماعي التابع لها، الذي يقدم خدمات التعليم ويعزز سبل العيش للأسر من خلال توفير الوصول إلى الأنشطة المدرة للدخل، بالتعاون مع شركائها المحليين والدوليين (65).

- ويعتبر برنامج دعم إصلاح التعليم، من ضمن البرامج الأكثر فاعلية لدى منظمة إنقاذ الطفل، ويتكون البرنامج من جزأين: تعليم الطفولة المبكرة،

والشباب والتكنولوجيا والوظائف، يهدف مسار تعليم الطفولة المبكرة إلى بناء قدرات المعلمين والمديرين والمشرفين، ويعمل البرنامج أيضاً مع وزارة التربية والتعليم على مراجعة سياسات التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، وذلك من خلال تحسين استعداد الأطفال للمدرسة، وبيئة التعلم المادية، وبناء قدرات موظفي التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة على المستويين المركزي والميداني، وتشجيع الآباء على المشاركة في تنمية أطفالهم. بينما يعتبر مسار الشباب والتكنولوجيا والوظائف، جزءاً من مشروع الاقتصاد المعرفي الذي تديره وزارة التربية والتعليم، ويهدف إلى تخريج طلاب يتمتعون بالمهارات اللازمة لاكتساب المعرفة للنجاح في سوق العمل (66).

## حرية الرأي والتعبير والصحافة والإعلام

- في إطار الدفاع عن الحريات الإعلامية في الأردن بما فيها حرية الرأي والتعبير، يأتي مركز حماية وحرية الصحفيين، في طليعة منظمات المجتمع المدني المتخصصة في تطوير حرية الإعلام وتعزيز قدرات الإعلاميين، عبر برامج وأنشطة متخصصة، مثل برنامج الحماية القانونية للإعلاميين (ميلاد)، برنامج رصد وتوثيق الانتهاكات ضد الإعلاميين (سند)، وبرنامج القضاء والإعلام. ويعمل المركز مع الصحافة ومؤسسات المجتمع المدني على حماية البناء الديمقراطي واحترام مبادئ حقوق الإنسان. ويهدف إلى دعم حرية واستقلالية وسائل الإعلام والإعلاميين، والتصدي للانتهاكات التي يتعرضون لها من خلال تعزيز مهنية واحترافية الإعلام والارتقاء بدوره في الدفاع عن الديمقراطية والحريات العامة والإصلاح، وتطوير البيئة التشريعية والسياسية والاجتماعية والثقافية الحاضنة للإعلام (67).

- ويتبنى مركز حماية وحرية الصحفيين، ضمن برامجه ومشاريعه عدة استراتيجيات وآليات عمل تمكنه من تحقيق أهدافه، وأبرزها بناء وتطوير القدرات المهنية للإعلاميين من خلال التدريب القانوني للتعامل مع التشريعات أو التدريب المتخصص في القضايا المهنية والقضايا المتعلقة بمفاهيم حقوق الإنسان والبناء الديمقراطي، إضافة إلى إصدارات متخصصة عن مبادئ الحماية القانونية للصحفيين والمعايير الدولية الناظمة لحرية الصحافة والتعبير. ويقوم المركز أيضاً بتقديم العون القانوني للصحفيين الذين يتعرضون لقضايا بسبب النشر أو البث المرئي أو المسموع أو الإلكتروني، كما يشمل العون القانوني رفع دعاوى على مرتكبي الانتهاكات ضد الإعلام، علاوة على ذلك، يعمل المركز مع أعضاء البرلمانات والسلطة التنفيذية وأوساط المجتمع على قضايا التشريعات والسياسات التي تحد من حرية الصحافة وتضع قيوداً على ممارسة العمل الإعلامي الحر.

- وفي الإطار البرامجي يعمل مركز حماية وحرية الصحفيين، على تنظيم لجان عمل مشتركة بين الصحفيين والبرلمانيين لنقاش القضايا الإشكالية

ومحاولة الخروج بحلول. ورصد وتوثيق الانتهاكات التي ترتكب بحق الإعلام والإعلاميين في الأردن، ويصدر تقارير تتضمن تحليلاً حقوقياً للانتهاكات المرتكبة، كما ويعمل المركز على إصدار الدراسات والتقارير والأبحاث التي تساهم في تطوير واقع الإعلام العربي. إضافة إلى عقده مؤتمرات بصفة دورية تضم إعلاميين وصحفيين وناشطين من العالم العربي وخارجه للحوار حول قضايا مفصلية تهم الصحفيين وتؤثر على واقع الإعلام. ويحرص المركز على التشبيك بين الإعلاميين في الأردن والعالم العربي، وتنظيم برامج للتبادل الإعلامي على مستوى العالم العربي والعالم للاطلاع على التجارب الصحفية.

- وضمن استجابة مركز حماية وحرية الصحفيين لتداعيات جائحة كورونا على حرية الصحافة والرأي والتعبير، أطلق المركز تقريراً حول حالة حرية الإعلام في الأردن في ظل جائحة كورونا، حمل عنوان «تحت الحظر.. حالة حرية الإعلام في الأردن في ظل جائحة كورونا»، أكد فيه أن قانون الدفاع وأوامره والإجراءات الحكومية اللاحقة أدت إلى الحد من تدفق معلومات متنوعة ومتعددة المصادر للإعلاميين والجمهور. حيث أظهر التقرير أن بعض التدابير التي فرضتها الحكومة للتعامل مع الأزمة لم تستند إلى أدلة علمية وفرضت قيوداً على الصحفيين (68).

- وسلط التقرير الضوء على السياسات والتدابير الحكومية في التعامل مع وسائل الإعلام والصحفيين والصحفيات، ومدى انسجامها وتوافقها مع الالتزامات الحقوقية والقانونية للدولة، ورصد تقرير «تحت الحظر» ووثق الانتهاكات التي وقعت على الصحفيين، وتوقف بالتفصيل عند الإجراءات التي اتخذت تحت ذريعة وباء كورونا لتقييد بعض الحقوق المتعلقة بالصحافة (69).

## تطوير الحياة السياسية

- لقد كان لمنظمات المجتمع المدني مساهمات كبيرة سبقت صعود العديد من الحركات السياسية في الأردن، تمثلت من خلال عملها وتركيزها على تعزيز مفاهيم الديمقراطية والحرية والشفافية والمساءلة (70)، وتتخذ منظمات المجتمع المدني أهدافاً وأدواراً تعمل على تحقيقها في تمكين الهوية والولاء الوطنيين ورفع مستوى المشاركة الشعبية في الحياة السياسية والاجتماعية، إذ لا يمكن بناء مجتمع ديمقراطي من دون منظمات المجتمع المدني التي تعتبر هيكل البناء الديمقراطي (71).

- وهناك مجموعة من منظمات المجتمع المدني التي تحرص على أن يكون العمل السياسي جزءاً من برامجها، مثل مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية، الذي استحدث برنامج دليل الحياة السياسية في الأردن، الذي يهدف إلى المساهمة في تطوير الحياة السياسية في الأردن والمنطقة العربية لتشجيع الممارسات الديمقراطية، من خلال إعداد الدراسات والتقارير

التي تتناول الحياة السياسية الأردنية والعربية ودور الفاعلين السياسيين في تعزيز التنمية بأبعادها المختلفة، وقد تمثلت إنجازات هذا البرنامج خلال الفترة الماضية بتطوير قاعدة بيانات شاملة لمختلف الفاعلين السياسيين في الأردن المتمثلين في مؤسسة العرش ومجلسي النواب والأعيان والحكومات والأحزاب السياسية والسلطة القضائية، وقد أطلق الإصدار الأول من قاعدة البيانات في عام 2008 على شكل كتاب، ومن ثم تم تطويرها لتصبح على شكل موقع إلكتروني يتم تحديث معلوماته يومياً (72).

- بينما تعمل منظمات أخرى من المجتمع المدني بشكل مباشر على تطوير الحياة السياسية كهدف أساسي لوجودها، مثل مركز الحياة - راصد، وهو مؤسسة مجتمع مدني أردنية تهدف إلى تعزيز المساءلة والحاكمية والمشاركة وتقبل الآخر، ضمن إطار مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون مع الأخذ بالاعتبار إدماج مفهوم النوع الاجتماعي في السياسات والخطط العامة، ويعمل مركز الحياة من خلال برنامجين رئيسيين هما: المساءلة والمشاركة والحكم المحلي - راصد وتماسك للتمكين المجتمعي، وتشتمل مستويات تطوير الحياة السياسية التي يعمل عليها المركز: الإصلاح البرلماني، الإصلاح الحكومي، والإصلاح الانتخابي (73).

- ويوفر مركز الحياة - راصد من خلال برنامج الإصلاح البرلماني العديد من الخدمات الاستشارية في مجال المساءلة البرلمانية حول تطوير مؤشرات ومنهجيات السلامة والمراقبة البرلمانية وأدواتها (74) بينما يعمل برنامج الإصلاح الحكومي على تعزيز مبادئ المساءلة والشفافية والمشاركة الشعبية وذلك من خلال تتبع وتقييم الخطط والاستراتيجيات الحكومية وتقديم تقارير حول إنجازات الحكومة ومدى تقدم سير العمل في الخطط، بهدف تقديم صورة واضحة للحكومة والمواطنين والمجتمع المدني تبين واقع حال هذه الخطط (75)، ويأتي برنامج الإصلاح الانتخابي منذ تأسيس تحالف راصد لمراقبة الانتخابات في عام 2007 وانطلقت أعمال التحالف خلال الانتخابات البرلمانية في نفس العام من خلال 1200 مراقب، حيث تم توزيعهم خارج مراكز الاقتراع لمراقبة مسار العملية الانتخابية لأول مرة في تاريخ الانتخابات الأردنية، واستمر فريق راصد بعملية كسب التأييد لتكريس نهج مراقبة الانتخابات ضمن المنظومة الديمقراطية الأردنية حتى هذا الوقت (76).

## الاحتياجات التدريبية والأولويات الأكثر إلحاحاً

- بالرغم من جهود منظمات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية في العمل على تنمية المجتمع المحلي وتعزيز مختلف قضايا حقوق الإنسان كما تم الإشارة إليها سابقاً، إلا أن هناك العديد من المنظمات التي لديها مجموعة من الاحتياجات التدريبية غير الملباة، وبخاصة التي تمنعها من تحقيق دورها التنموي بالكفاءة المطلوبة على مستوى منطقتها والمجتمع

ككل، ما يعيق من تقدمها تجاه خدمة الأفراد، لذلك يجب أن يكون هناك عدالة في توزيع الموارد على هذه المنظمات، خاصة التدريبية منها بهدف بناء قدراتها وتمكينها لتصبح فعالة وتؤدي الهدف من وجودها، وتأتي هذه الاحتياجات التدريبية من المنظمات والجمعيات التي عبرت عنها مجموعات النقاش المركزة (77) التي تم العمل عليها عند اعداد التقرير، لتكون الاحتياجات موضوعية وأقرب الى واقع الحال الذي تعيشه هذه المنظمات.

## خط الاستجابة للأزمات

- عادة ما يعمل المجتمع المدني في ظروف الأزمات، على تسهيل فهم الأنشطة الحكومية، لمساعدة المواطنين على فهم وتقييم قرارات السياسات وإنفاذ السلطة الحكومية بالإضافة إلى تزويد الأفراد بالمهارات المطلوبة للتعبير عن مخاوفهم والعمل بشكل جماعي. وعلى الرغم من أن الأزمات الناتجة عن الكوارث الطبيعية والادوية تثقل كاهل المجتمعات وتتطلب عملاً لمنع المعاناة والمشقة، إلا أنها تعد فرصة للتغيير الإيجابي، من خلال إعادة ضبط السياسات والاقتصاد وأنظمة الصحة العامة، كما تساعد على بناء المزيد من الترابط المجتمعي وتعزيز السياسات لمنع الأزمات المستقبلية أو التخفيف منها. وتلعب منظمات المجتمع المدني دوراً مهماً في التعبئة حول الاحتياجات الملحة، مثل وصول الجمهور إلى المعلومات أو المساعدة الغذائية أو المأوى أو الإمدادات الطبية، إضافة إلى دور هذه المنظمات في حماية الفضاء المدني وضمان استجابة مناسبة وشاملة للأزمات من خلال مساءلة الحكومة (78).

- كشفت مجموعة من منظمات المجتمع المدني في الأردن عن حاجتها للتدريب على خطط للتعامل مع الأزمات المشابهة لأزمة فيروس كورونا، ورغم رغبة هذه المنظمات في مساعدة الحكومة على خدمة الأفراد، وقفت عاجزة عن ذلك، خاصة في بداية الجائحة، ولم تتعاون الحكومة في إعطاء تصاريح عمل لهذه المنظمات، بالرغم من زيادة الطلب على الخدمات الاجتماعية في ذلك الوقت، ورغم أن هناك مجموعة من المنظمات التي قدمت فيما بعد استجابة إيجابية في التعامل مع الأزمة بعد تخفيف القيود عليها، إلا أن بعض المنظمات لم تستطع تقديم هذه الاستجابة بالكفاءة المطلوبة، وذلك بسبب عدم درايتها بإستراتيجيات التخطيط للتعامل مع هكذا أزمات، فمحافظات الجنوب والمناطق النائية غير ممكنة فيما يتعلق بطرق وأدوات التعامل مع الأزمات، ما يستدعي تدريب منظمات المجتمع المدني على تطوير خطط للتعامل مع الأزمات والكوارث وتكوين فريق مختص في إدارة الأزمات في كل منظمة أو مجموعة منظمات، ويجب أن تأخذ هذه الخطط بالاعتبار خصائص المناطق التي تقوم المنظمات بتقديم الخدمات لها، فالمناطق النائية والبعيدة عن العاصمة عمان تتطلب المزيد من العمل في الاستجابة للأزمات.

## بناء القدرات

- تواجه معظم منظمات المجتمع المدني في عدد من محافظات المملكة وحتى في مناطق شرق عمان احتياجات ذات علاقة بإدارة وتنفيذ المشاريع وممارسة دورها كسلطة رقابية وخدمية وثقافية وتوعوية بنفس الوقت، والقدرة على امتلاك المهارات اللازمة لخلق أنظمة عمل إدارية فعالة من خلال مواردها البشرية والمالية مما يحقق لها الاستدامة المرجوة داخل مؤسساتها وكذلك مع المجتمعات التي تقوم بخدمتها. ويأتي بناء القدرات لمنظمات المجتمع المدني ضمن محورين: بناء القدرات المؤسسي، وبناء قدرات الموارد البشرية. وبناء القدرات لدى منظمات المجتمع المدني يؤدي إلى توافر القدرة على التدخل والتأثير على مستوى البيئة المحيطة التي تتفاعل معها المنظمة.

## بناء القدرات المؤسسية

- لكل منظمة بناء تنظيمي يوضح تقسيم النشاطات والأعمال والواجبات والأقسام والإدارات، وتستلزم عملية البناء التنظيمي تحديد أهداف المنظمة بأقل تكلفة من خلال توزيع الموارد المادية والبشرية بشكل أمثل، إضافة إلى القدرة على تقييم الكفاءة المؤسسية، وتحتاج بعض منظمات المجتمع المدني برامج تدريبية لبناء قدراتها المؤسسية في ثلاثة محاور رئيسية هي: التخطيط، التنفيذ، الرقابة والمتابعة (79)، إذ أن عملية بناء القدرات المؤسسية لمنظمات المجتمع المدني عملية تراكمية تجددية ومستمرة، إحدى أدواتها الفعالة التدريب. من خلال التدريب على إعداد كتابة الخطط الاستراتيجية للمنظمة، والتدريب على القدرات المعلوماتية، أي ضمان تدفق المعلومات بكفاءة ويسر، والتدريب على قدرات إدارة المشاريع والبرامج.

## بناء قدرات الموارد البشرية

- يعد الاستثمار في رأس المال البشري في مقدمة القضايا الاجتماعية الأكثر أهمية، فالعنصر البشري هو جزء من عناصر الانتاج، وهو المؤثر الرئيسي في جميع مكونات التنمية، وتعاني عدد من منظمات المجتمع المدني من النقص في هذه الموارد من حيث العدد والكفاءات، فقد عبرت مجموعة من منظمات المجتمع المدني في محافظات الجنوب تحديدا الكرك والطفيلة، وقرى حوض الديسي، عن حاجتها إلى تدريب في بناء قدرات الموارد البشرية على عدة مستويات منها: كتابة مقترحات المشاريع للجهات الأجنبية، إذ تواجه هذه المنظمات صعوبة في معرفة معايير الكتابة المطلوبة للحصول على التمويل الأجنبي، وصعوبة في كتابة دراسات الجدوى لهذه المشاريع، إضافة إلى تحدي الكتابة باللغة الإنجليزية، وإذا ما أرادت اللجوء إلى مختص من خارج المنظمة لمساعدتها في الكتابة، يتطلب ذلك أن تدفع الكثير من المال الذي لا تملكه.

مقترحات المشاريع، وإجراء لقاءات حوار معها لمعرفة أهم القضايا التي يمكن العمل عليها، خاصة في مناطق الجنوب التي لا تصلها الجهات الأجنبية، التي عادة ما تنحصر مكاتبها في العاصمة عمان.

### العلاقة مع القطاع الخاص

- رغم تزايد العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص إلا أنها لم تصل إلى مستوى التفاعل والتكامل الحقيقي، وكثير من اتفاقيات التعاون تكون شكلية فقط على الورق، وذلك بسبب عدم توازن القوة المادية لأطراف العلاقة، فمنظمات المجتمع المدني هي منظمات لا تهدف إلى الربح، بينما يسعى القطاع الخاص إلى تحقيق الربح بشكل أساسي، ولا يزال القطاع الخاص في الأردن لم يتحمل مسؤوليته الاجتماعية بالطريقة المثلى، ورغم ذلك تنجح العديد من منظمات المجتمع المدني في خلق علاقة قوية مع مجموعة من شركات القطاع الخاص فتدعمها في مشاريعها على مستويات كبيرة وطويلة الأمد، وذلك بسبب قدرة هذه المنظمات على التعامل مع هذا القطاع وتشجيعه على الانضمام إلى تنمية المجتمع من خلال تكريم أصحاب الأعمال، وغيرها من طرق الاتصال التي من شأنها أن تخلق العديد من المشاريع لصالح البلد، وتعاني منظمات المجتمع المدني خاصة التي تعمل بالقرب من المصانع من عدم تعاون القطاع الخاص معها، بالرغم من أن مخلفات هذه المصانع تؤثر على أهالي المنطقة، فتدريب المنظمات على هذا المستوى من العلاقات ضرورة عبرت عنها مجموعة من المنظمات في عدد من محافظات المملكة.

### العلاقة مع المؤسسات الحكومية

- بالرغم أن الوزارات مسؤولة عن متابعة منظمات المجتمع المدني، كل منظمة حسب الوزارة التي تتبع لها، إلا أن هذه المتابعة تقتصر فقط على التقارير الدورية والمالية التي تقدمها المنظمات للوزارات المعنية، ولكن لا توجد علاقة تشاركية بينهم، وهذا ما يؤثر على سير العمل بكفاءة، وقد أشارت مجموعة من منظمات المجتمع المدني أنه في كثير من الأحيان تحتاج إلى توجيه من الوزارة التي تتبع لها ولكنها لا تجد ذلك متاحاً، وحتى التقارير الدورية والمالية والتغذية الراجعة لها لا توضح الوزارة الهدف من طلب أوراق معينة، بل تكتفي بإشعار المنظمة بأن أوراقها ناقصة وتحتاج إلى استكمالها. لذلك، فأحد البرامج التدريبية التي تنقص هذه المنظمات مطلوب من الوزارات عينها، من خلال تدريب جميع المنظمات الناشئة على متطلبات التقارير الدورية والمالية، لتوفير الوقت والجهد والمال على هذه المنظمات.

- على مستوى آخر، هناك نقص في قدرة هذه المنظمات على التعامل مع الأدوات الرقمية، التي لم تعد من الكماليات كما كان الوضع سابقاً، إذ أنه مع تطور المجتمع واستخدامه للعديد من الأدوات التكنولوجية الحديثة، لا يمكن إقصاء هذه المنظمات بحرمانها من بناء قدراتها في هذا المجال، والتي أصبحت تعتبر جزءاً أساسياً من الفضاء المدني. وقد أظهرت أزمة فيروس كورونا، الحاجة الملحة لمعرفة الية التعامل مع الأزمات باستخدام التكنولوجيا، ونتيجة لذلك تراجعت هذه المنظمات عن القيام بالأنشطة الرقمية بالتزامن مع توقف الأنشطة على أرض الواقع، وهنا تجدر الإشارة أن الكثير من المشاريع توقفت بسبب عدم قدرة المنظمات على تنفيذها باستخدام التكنولوجيا، ولم يكن العائق الوحيد هو ضعف قدرة الموارد البشرية في المنظمة فحسب، بل أيضاً ضعف قدرة الفئة المستفيدة من المشاريع، وقد ظهرت هذه المشكلة في إحدى المنظمات العاملة في الكرك، وبالنظر إلى الفئة العمرية، كانت فئة السيدات الأكبر سناً، اللواتي يجدن صعوبة أو حتى عدم رغبة في التعامل مع التكنولوجيا.

### التشبيك والاتصال مع أصحاب المصلحة

- عادة لا تواجه منظمات المجتمع المدني المعروفة والتي لديها العديد من المشاريع التي تعمل في نفس الوقت مشكلة في التشبيك والتواصل مع أصحاب المصلحة الذين يدعمون عملها، وذلك لأنه سبق وبذلت جهوداً في التسويق لنفسها ونتائجها في العمل، ولكن الحال في منظمات المجتمع المدني الناشئة أو التي تعمل في مناطق نائية ليس كذلك، إذ أن قدرتها على المنافسة للحصول على المشاريع في ظل وجود العديد من منظمات المجتمع المدني تصبح محدودة، لذلك تحتاج هذه المنظمات برامج تدريبية في التشبيك والاتصال مع أصحاب المصلحة، على خمسة مستويات:

### العلاقة مع الجهات الأجنبية

- أشارت مجموعة من منظمات المجتمع المدني أن علاقتها مع الجهات الأجنبية المانحة ليست جيدة، لعدة أسباب منها: ضعف اللغة الإنجليزية لهذه المنظمات التي تمنعها بداية من معرفة مقترحات المشاريع من هذه الجهات، وتحتاج هذه المنظمات إلى مشاريع ممولة لأن قدرتها المالية ضعيفة ولا تستطيع العمل دون مورد مالي، وتستنكر هذه المنظمات أنه عادة ما يتم منح التمويل لمنظمات بهدف دعم مناطق لا تعرف عنها شيئاً ولا تدرس احتياجاتها قبل البدء بالمشاريع، بل تسقط عليها الأنشطة دون الإلمام بالمتطلبات والتحديات لأهل المنطقة، لهذا يجب أن تكون هناك برامج تدريبية لمعرفة كيف يمكن الوصول إلى هذه الجهات، ومعرفة

## علاقة منظمات المجتمع المدني مع بعضها

- ما تزال العديد من منظمات المجتمع المدني تنظر إلى المنظمات الأخرى نظرة تنافسية، وذلك بسبب المنافسة على التمويل، ولكن بالنظر إلى المنظمات المحلية الناجحة في الأردن، يلاحظ أنها الأكثر تعاوناً مع غيرها من المنظمات، ودائماً ما تسعى إلى إبراز دور منظمات المجتمع المدني الأكثر فعالية، وتشكل تحالفات ومبادرات فيما بينها، ولكن هناك عدد من منظمات المجتمع المدني خاصة الذين يعملون في نفس المنطقة ما تزال تجد صعوبة في التشبيك فيما بينها، هذا يستدعي إلى دعوة منظمات المجتمع المدني إلى العمل معاً من خلال برامج تدريبية مشتركة تكسر الحواجز فيما بينهم، التي تؤسس شركات وأعمال مستقبلية تعود بالفائدة على هذه المنظمات والأفراد في المجتمع المحلي.

## العلاقة مع السلطة الرابعة (الإعلام)

- تجهل العديد من منظمات المجتمع المدني آليات التسويق لنفسها من خلال الاعلام، عبر المشاركة في المقابلات والحوارات، التي تعرف المجتمع المحلي والأجنبي بعملها على مستوى المملكة، وما تزال النساء في محافظات الجنوب يعانين من ثقافة الصورة النمطية للمرأة وحصرها في الفضاء الخاص، وعدم تقبل خروجها إلى الفضاء العام، لهذا يجب تمكين منظمات المجتمع المدني من استخدام الدعوة وكسب التأييد من خلال أدوات الاعلام المختلفة، وهذا يحتاج إلى تدريب من مختصين حول خطط الاتصال واستراتيجياته، واستخدام منصات الاعلام الرقمي بطرق احترافية، والتدريب على الوقوف والتحدث أمام الكاميرا وغيرها من الأدوات، وآليات استخدام الاعلام الرقمي الجديد من خلال مواقع التواصل الاجتماعي.

## التوصيات والسياسات البديلة

### التوصيات على مستوى البيئة التشريعية للمجتمع المدني

توفير بيئة تشريعية تعزز استقلالية منظمات المجتمع المدني ودورها في عمليه التنمية وتعزيز حقوق الإنسان، وذلك من خلال:

• مراجعة قانون الجمعيات، مع الأخذ بالاعتبار مجموعة من المبادئ التي تساهم في تعزيز استقلالية الجمعيات وقيمتها المضافة، وتمثل في مبدأ تسجيل الجمعيات، وكذلك مبدأ الرقابة البعدية على جميع أعمال الجمعيات وحصولها على مواردها، وضمان تطبيق الجمعيات لمبادئ الحوكمة بمختلف تفاصيلها، وهذا يتطلب تعديل المواد التالية في قانون الجمعيات:

- تعديل المادة (3) من القانون، التي تحظر على الجمعيات المشاركة في

الأنشطة السياسية التي تدخل ضمن نطاق أهداف الأحزاب السياسية، إذ أن اللغة غير واضحة ولم يتم تحديد نوع الأهداف السياسية المحظور المشاركة بها، وهذا يؤدي إلى عرقلة تطوير النهج الديمقراطي وعرقلة المشاركة السياسية وحماية حقوق الإنسان.

- تعديل نص الفقرة (أ) من المادة (5) من القانون، التي تعطي مجلس إدارة سجل الجمعيات سلطة الموافقة المسبقة على تسجيل الجمعيات، ونقترح إعادة النظر بموضوع الحصول على موافقة مسبقة على تأسيس الجمعيات من قبل سجل الجمعيات، باتجاه التحول نحو التسجيل الإلكتروني، وفي حال اعتراض سجل الجمعيات أو جهة رسمية أخرى يمكنها اللجوء إلى القضاء. خاصة وأن القانون لا يلزم السجل تبرير رفض تسجيل الجمعيات، على الرغم من أن لمقدم الطلب الحق في استئناف القرار أمام المحكمة، إلا أن عدم وجود سبب محدد للرفض يجعل من الصعب الطعن بالقرار في حال تم رفض تأسيس الجمعية، وهذا يعني أن الرفض لا يستند إلى معايير منهجية ولكنه متروك إلى تقدير المسؤولين.

- تعديل ذات النص السابق، الفقرة (أ) من المادة (5) الذي يعطي المجلس مهمة تحديد الوزارة المختصة، لتتولى الاشراف على الجمعية ومتابعة شؤونها وفق احكام هذا القانون، مما يؤدي الى غياب مرجعية موحدة للإشراف على عمل الجمعيات.

- تعديل نص الفقرة (أ) من المادة (8) من القانون، الذي يشترط في العضو المؤسس لأي جمعية، أن يكون أردني الجنسية، على الرغم مما ورد في نص الفقرة (د) من المادة (11) من القانون، التي تفرض الحصول على موافقة مجلس الوزراء إذا كان من بين الأعضاء المؤسسين للجمعية شخص غير أردني، لأن هذا مخالف للمعايير الدولية والممارسات الفضلى التي منحت هذا الحق «لكل فرد» ولم تحدد الجنسية.

- مع التأكيد على مبدأ التسجيل دون الحصول على موافقات حكومية مسبقة، مطلوب تعديل نص الفقرة (أ) من المادة (11) من القانون، التي تضمن المدة القانونية للتسجيل وهي (60) يوماً من تاريخ تقديم الطلب باتجاه تقصيرها، لأنها فترة زمنية طويلة، ونقترح أن يتم اعتماد التسجيل الإلكتروني للجمعيات.

- تعديل نص المادة (14) من القانون التي تلزم الجمعيات بوجوب إشعار الوزير المختص وأمين السجل بموعد اجتماع هيئتها العامة ومكانه وجدول أعماله وذلك قبل انعقاد الاجتماع بأسبوعين على الأقل، وإذا لم تقم الجمعية بذلك فلا يعتبر الاجتماع المنعقد قانونياً، كما أعطت المادة لكل من الوزير المختص وأمين السجل تسمية ممثل عنهم لحضور اجتماع الهيئات العامة للجمعيات، إذ يتنافى هذا مع مبدأ حرية عمل الجمعيات ويحد من استقلاليته في ممارسة أنشطتها.



- تعديل نص المادة (16) من القانون، الذي يلزم هيئة إدارة الجمعيات أن تقدم الى الوزارة المختصة خطة العمل السنوية، والاكتفاء بتقديم تقريرها السنوي الذي يتضمن انجازات الجمعية وأنشطتها ومصادر إيراداتها وأوجه إنفاقها وميزانياتها السنوية مدققة من محاسب قانوني، لأن من شأن ذلك المس باستقلالية عمل الجمعيات ويفتح المجال للتدخل في أنشطتها.

- اعادة النظر في المادة (17) من هذا القانون، التي تشترط موافقة مجلس الوزراء لحصول الجمعيات على تمويل أجنبي، لأن ذلك يتنافى مع مبدأ حرية واستقلالية عمل الجمعيات، والاكتفاء بإجراء تقييم بعدي في ضوء التقارير السنوية التي تقدمها الجمعيات للوزارة المختصة. خاصة وأن البنك المركزي يطبق أعلى معايير الضبط المالي لمحاربة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب والأنشطة غير القانونية على جميع المؤسسات ومنها الجمعيات. لأن هذا يتعارض مع مبادئ حرية واستقلالية عمل الجمعيات المنصوص عليها في المواثيق الدولية ذات العلاقة والممارسات الفضلى في العالم المتقدم، حيث يحق للجمعيات الحصول على الموارد اللازمة لإدارة شؤون الجمعيات، ويمكن الاستعاضة عن فكرة الحصول على موافقات مسبقة على التمويل الخارجي بمجموعة من معايير الحوكمة الدقيقة التي تشمل الإفصاح عن مصادر التمويل وأوجه إنفاقه، والرقابة البعدية والقضائية كفيلة بالحد من الممارسات غير القانونية التي يمكن أن تمارس في بعض الجمعيات اسوة بغيرها من المؤسسات. ويمكن للحكومة كذلك الإعلان مسبقا عن مصادر التمويل التي يحظر التعامل معها والحصول على تمويل منها. وعلى أرض الواقع لا تزال الجمعيات تعاني من مشكلة تأخر الحصول على الموافقات الحكومية أو رفضها، ما يحرم هذه الجمعيات فرصة الحصول على مواردها.

- تعديل نص المادة (19)، التي تمنح الوزير المختص صلاحية تعيين هيئة إدارية مؤقتة للجمعية لتقوم مقام هيئة إدارتها وتحل محلها، أيا كان السبب في ذلك، اذ يجب أن يكون ذلك من اختصاص القضاء وليس الوزير المختص.

- تعديل نص المادة (20) من القانون، والتي تعتبر أي جمعية لم تباشر أعمالها أو توقفت عن ممارستها لمدة سنة منحلة حكماً، وبناء على ذلك، يمكن أن تتوقف الجمعية عن العمل لأسباب خارجة عن إرادتها، مثل انتهاء أحد المشاريع التي نفذتها، ونقترح في هذا الشأن أن تمنح هذه الصلاحية إلى السلطة القضائية وليس للوزير المختص.

- تعديل الفقرة (ج) من المادة (22) من القانون، والتي تشير الى أن أسس الانفاق ودعم الجمعيات من اموال (صندوق دعم الجمعيات) يحددها مجلس الوزراء وفقا لتعليمات يصدرها لهذه الغاية ويتولى المجلس الصرف بموجب تلك التعليمات. ونقترح تضمين هذه الأسس في القانون ذاته، وليس على شكل تعليمات، لأن هذا يعطيها صفة الديمومة والوضوح.

- ضرورة تضمين قانون الجمعيات نصوصاً واضحة تكفل لمجموعة من الشخصيات المعنوية المختلفة وليس فقط الجمعيات لتأسيس شبكات وتحالفات، لأن من شأن ذلك تعزيز عمل المجتمع المدني بشكل عام وزيادة فاعليته.

• مراجعة قانون العمل، من خلال تضمين القانون حوافز لتشجيع النقابات على التنسيق مع بعضها بعضاً بإرادتها الذاتية، وهذه الحوافز تمنح للنقابات الأكثر تمثيلاً للعمال، بالمشاركة في اللجنة الثلاثية أو في المجلس الاقتصادي الاجتماعي أو أي هيئات وطنية للحوار الاجتماعي إضافة الى المفاوضات الجماعية، وهذا يتطلب تعديل المواد التالية في قانون العمل:

- تعديل الفقرة (د) من المادة (98) من القانون التي تتضمن قيوداً على حق العاملين في تشكيل نقابات، وتعطي الحق لوزير العمل بوضع تصنيف للصناعات والأنشطة الاقتصادية التي يجوز فيها تشكيل نقابات عمالية، مخالفة بذلك أبسط معايير الحق في التنظيم النقابي المتعارف عليها دولياً، ومخالفة للعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي صادق عليه الأردن، وهو جزء من المنظومة التشريعية الأردنية، وهي تخالف أيضاً نصوص الدستور الأردني، اذ تقرر المادة (2/16) منه على الحق في تكوين الجمعيات والنقابات، كما تقرر المادة (2/23) و) بالحق في (التنظيم النقابي الحر للعمال).

- في هذا الشأن نوصي بوضع نص بديل للفقرة (د) يسمح للعاملين في مختلف المؤسسات و/أو القطاعات الاقتصادية المختلفة بتشكيل نقابات عمالية، وإلغاء فكرة تصنيف الصناعات والأنشطة الاقتصادية، بحيث يحدد القانون حد أدنى من العاملين الذين يسمح لهم تشكيل نقابات على مؤسسة و/أو قطاع اقتصادي، ونقترح بهذا الشأن أن يكون العدد (25) عاملاً لتوائم نص المادة (44) التي تفرض اجراء مفاوضة جماعية على منشآت العمال التي يعمل فيها (25) عاملاً فأكثر.

- تعديل الفقرة (هـ) من المادة (98) التي تشترط أن يكون مؤسسو النقابة أردنيين، الأمر الذي يعتبر تمييزاً ضد العمال غير الأردنيين وفق معايير العمل الدولية، والممارسات الفضلى بهذا الخصوص التي تشير الى اعتماد المرونة فيما يتعلق بشرط الجنسية بحيث يكون للعمال الاجانب حق المشاركة في تأسيس النقابات وتسييرها على الأقل بعد فترة معقولة من اقامتهم في البلاد مثلاً، أو اعتماد نسبة معينة للعمال الأجانب من بين المؤسسين.

- تعديل المادة (100) من القانون التي تسمح للاتحاد العام للنقابات بوضع نظام داخلي موحد للنقابات يتعارض مع معايير العمل الدولية، لأن وضع الأنظمة الداخلية من صلاحية الهيئات العامة للنقابات منفردة فقط.

- تعديل الفقرة (ب) من المادة (103) التي فرضت على الاتحاد والنقابات العمالية المصادقة على أية تعديلات على أنظمتها من قبل مسجل النقابات ونقابات أصحاب العمل في الوزارة، وهذا يتعارض جوهريا مع معايير العمل الدولية ويمس استقلالية النقابات.

- تعديل الفقرة (هـ) من المادة (110) التي فرضت على النقابات العمالية والاتحاد تصديق الأنظمة التي تنظم شؤونها من مسجل النقابات في وزارة العمل، وهذا أيضا يتعارض مع معايير العمل الدولية ومبادئ حرية التنظيم النقابي، ويمس استقلالية النقابات وحريتها في وضع أنظمتها الداخلية. ونقترح هنا تعديل هذه المواد بما يعطي الهيئات العامة للنقابات حق وضع أنظمتها الداخلية وتعديلها وفق معايير تنظيمية محددة تراعي مبادئ الحوكمة الرشيدة ومصالح العاملين أعضاء النقابة وليست تقييدية.

- تعديل المادة (116) التي منحت وزير العمل صلاحية حل الهيئة الادارية للنقابة وتعيين هيئة إدارية مؤقتة، وإعادة الصلاحية للسلطة القضائية، وهي تخالف أبسط قواعد حرية التنظيم النقابي ومعايير العمل الدولية.

• مراجعة قانون الشركات، فيما يتعلق باشتراط القانون الحصول على موافقة مجلس الوزراء للحصول على تبرع أو تمويل من شخص غير أردني، ما يقيد عمل هذه الشركات، ويحد من استقلاليتها، ويفرض عليها رقابة بعدية لا تتوفر لدى الشركات الأخرى التي ينظم عملها قانون الشركات ذاته. والأصل أن تكون الرقابة على هذه الشركات بعدية أسوة بباقي الشركات.

- تعديل نظام الشركات غير الربحية في الأردن، الصادر بمقتضى الفقرة (د) المادة (7) من قانون الشركات، رقم (22) لسنة 1997، وهذا يتطلب تعديل المواد التالية في نظام الشركات:

- تعديل المادة (5) من النظام التي تشترط ان تكون غايات الشركة تقديم الخدمات الاجتماعية أو الإنسانية أو الصحية أو البيئية أو التعليمية أو الثقافية أو الرياضية، أو أي خدمات مماثلة لا تحمل طابعا ربحيا يوافق عليها المراقب العام للشركات، ما يحصر عمل هذه الشركات ضمن إطار ضيق.

- تعديل المادة (9) من النظام، التي تفرض قيودا على وسائل الحصول على التمويل الدولي، اذ تشترط على الشركات غير الربحية موافقة مجلس الوزراء، ووفق طلب خطي يتضمن بيانات تفصيلية بالجهات والمبررات ومصدر هذه الأموال، وموافقة مجلس الوزراء تنطبق أيضا على تبرع الشركات غير الربحية بأي أموال نقدية أو عينية بأي صورة كانت ولأي جهة، ما يحد من نطاق عملها، ويتعارض هذا مع الممارسات الفضلى لحق التنظيم التي تدافع عن حق الشركات غير الربحية بوصفها جزءاً من المجتمع المدني، بالقيام بأنشطة للحصول على الموارد اللازمة لتمويل أعمالها

وأنشطتها المختلفة، سعياً لتغطية نفقاتها، على أن لا يكون الهدف من الحصول على المال تحقيق منفعة مادية خاصة لهذه الشركات.

- إعادة النظر في نص الفقرة (أ) من المادة (12)، التي تشترط على الشركات غير الربحية تقديم أي معلومات قد يطلب المراقب تقديمها، والاكتفاء بالرقابة البعدية على عمل هذه الشركات في تقاريرها الإدارية والمالية في نهاية كل عام وضمن تنفيذ معايير الحوكمة والشفافية والافصاح، دون الحاجة إلى معلومات أخرى غير محددة ومنصوص عليها في القانون وتركها لتقدير مراقب الشركات.

- تعديل نص الفقرة (د) من المادة (12) من النظام، في حال مخالفة الشركة لأحكام القانون وهذا النظام، تتحمل الشركة نفقات التدقيق بالمبلغ الذي يقدره الوزير حسب مقتضى الحال. وتعتبر عبارة حسب مقتضى الحال مبهمة وغير واضحة وبعيدة عن أسس العدالة، اذ يجب اقرار وتوحيد المبلغ المطلوب من الشركات في حال مخالفتها لأحكام النظام.

- تعديل نص المادة (15) من النظام، التي تمنح الوزير صلاحية انذار الشركة واحالتها للتصفية لأي سبب كان، اذ يجب أن يكون ذلك من اختصاص القضاء وليس الوزير المختص.

- تعديل نص المادة (18)، المتعلقة بإصدار تعليمات لتنفيذ أحكام هذا النظام، اذ يجب أن ترفق هذه التعليمات داخل نص النظام وليس بشكل منفصل عنه.

- ادخال مفهوم الشركات الاجتماعية الى قانون الشركات لتشجيع تأسيسها وتنظيم أعمالها.

### التوصيات على مستوى منظمات المجتمع المدني:

• تطوير خطط استدامة لعمل منظمات المجتمع المدني

لضمان الاستدامة طويلة المدى لمنظمات المجتمع المدني في الأردن، على هذه المنظمات إنشاء خطط استجابة للطوارئ بالتشاور مع أصحاب المصلحة للاستعداد لأزمات مثل جائحة كورونا، والعمل على بناء مرونة ما بعد الحادث من خلال وضع خطة للتعافي السريع من الاضطراب الناجم عن حالات الطوارئ.

• تمكين المجتمع المدني من خلال الوسائل الرقمية

كشفت أزمة فيروس كورونا، عن أهمية اكتساب منظمات المجتمع المدني بنية تحتية رقمية عالية الجودة، وجعلت من الممكن دعوة عدد غير محدود من الأشخاص، والوصول إلى مناطق نائية، ما اختصر الوقت والتكلفة،

## قائمة المصادر والمراجع

- [1] أحمد عوض، المجتمع المدني الأردني لاعب أساسي في عملية التحول الديمقراطي، 2018
- [2] أحمد عوض، المجتمع المدني: السياسة والاقتصاد، 2021
- [3] CIVICUS. "CIVICUS Monitor: Jordan." 2020. <https://monitor.civicus.org/country/jordan>
- [4] [/https://freedomhouse.org](https://freedomhouse.org)
- [5] مرجع سابق
- [6] قانون العمل الأردني، المادة (98)، الأردن
- [7] الدستور الأردني، المادة (16)، الأردن
- [8] قانون العمل الأردني المادة (98) الفقرة (هـ)، الأردن
- [9] قرار المحكمة الدستورية التفسيري رقم (6)، 2013، الأردن
- [10] قانون الاجتماعات العامة، المادة (7)، الأردن
- [11] قانون الاجتماعات العامة، المادة (8)، الأردن
- [12] [/https://ar-dd.org/ar](https://ar-dd.org/ar)
- [13] أحمد عوض، جزء من خطاب في حوار افتراضي وطني حول تحديات تحقيق التنمية المستدامة في الأردن، 2020
- [14] The Sustainable Development Report 2020. [https://s3.amazonaws.com/sustainabledevelopment.report/2020/2020\\_sustainable\\_development\\_report.pdf](https://s3.amazonaws.com/sustainabledevelopment.report/2020/2020_sustainable_development_report.pdf)
- [15] <https://www.socialwatch.org/sites/default/files/2017-SR-JORDAN-eng.pdf>
- [16] "الأردن 2025، رؤية واستراتيجية وطنية" [https://www.mot.gov.jo/EBV4.0/Root\\_Storage/AR/EB\\_Info\\_Page/JordanVision2025\\_AR.pdf](https://www.mot.gov.jo/EBV4.0/Root_Storage/AR/EB_Info_Page/JordanVision2025_AR.pdf)
- [17] داود كتاب، دور المجتمع المدني في الإصلاح، 2018

لهذا من الضروري على منظمات المجتمع المدني تبني سياسة اتصال رقمية رفيعة المستوى.

• تعزيز الشراكة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني:

يجب العمل على مأسسة العلاقة مع مؤسسات المجتمع المدني في البرامج الحكومية، إضافة إلى العمل على تطوير الخطط والسياسات والممارسات لنهج تشاركي مع المجتمع المدني، إذ أن من شأن الشراكة أن تزيد من المسؤولية والشفافية وتشكل تديراً وقائياً لمنع الفساد في بعض الحالات وتعزيز قيم النزاهة والشفافية والحكم الرشيد.

• تشجيع القطاع الخاص على الشراكة مع منظمات المجتمع المدني كجزء من عملية التنمية والمسؤولية الاجتماعية، وذلك من خلال تطوير مجموعة من الأدوات التحفيزية لدعوة أصحاب الأعمال للمساهمة في دعم مشاريع وبرامج منظمات المجتمع المدني.

• تعزيز الشراكة بين منظمات المجتمع المدني مع بعضها بعضاً، من خلال بناء المزيد من التحالفات، وتقديم الحصول على المشاريع ككيان واحد للتحالفات، للابتعاد عن التنافسية وتطوير العمل التشاركي بين المنظمات.

• العمل بشفافية أكبر وتطوير ادواتها من خلال إتاحة معلوماتها المالية على المواقع الإلكترونية الرسمية التابعة لها بشفافية ووضوح، لتحسين صورتها ومصداقيتها أمام المجتمع.

[31] رانيا الصرايرة، منظمات تطلق حملات لحماية النساء من جميع أشكال العنف، 2020  
<https://alghad.com/%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D8%B7%D9%84%D9%82-%D8%AD%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D9%84%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B3%D8%A7%D8%A1-%D9%85%D9%86-%D8%AC%D9%85%D9%8A>

United Nations Development Program (UNDP), Power Poverty and the water Crisis, [32]  
Human Development Report,2006

Hani Hourani, Directory of Civil Society Organizations in Jordan, 2001 33 [33]  
[http://library.fes.de/pdf-files/bueros/vifa-nahost/c02\\_00690.pdf](http://library.fes.de/pdf-files/bueros/vifa-nahost/c02_00690.pdf)

[34] لبنى العضايبة، دور منظمات المجتمع المدني في مواجهة الفقر، 2019  
[https://digitalcommons.aaru.edu.jo/cgi/viewcontent.cgi?article=1124&context=anujr\\_b](https://digitalcommons.aaru.edu.jo/cgi/viewcontent.cgi?article=1124&context=anujr_b)  
<https://www.france24.com/ar/20180602-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86-%D9%85%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%B6%D8%AF-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%B6%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%AE%D9%84-%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%B1%D9%81%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%B9%D8%A7%D8%B1>

[36] دائرة الاحصاءات العامة، التقرير الربعي حول معدل البطالة في المملكة للربع الرابع من عام 2020، 2021  
[/http://dosweb.dos.gov.jo/ar/unemp\\_q4\\_2\\_2021](http://dosweb.dos.gov.jo/ar/unemp_q4_2_2021)

[37] منظمة العمل الدولية، تعزيز العمل اللائق في الأردن، 2020  
[https://www.ilo.org/beirut/countries/jordan/WCMS\\_561678/lang--ar/index.htm](https://www.ilo.org/beirut/countries/jordan/WCMS_561678/lang--ar/index.htm)

[38] الراصد النقابي لعمال الأردن، [https://www.jrannan.com/2019/09/blog-post\\_22.html](https://www.jrannan.com/2019/09/blog-post_22.html)

[39] الراصد النقابي لعمال الأردن، <https://www.jrannan.com/p/blog-page.html>

[40] بيت العمال، [/https://www.workershhouse.org](https://www.workershhouse.org)

[41] المرصد العمالي الأردني، <http://labor-watch.net/ar/about-canter>

[42] مركز الشرق والغرب للتنمية المستدامة، [/http://www.wecenter.com.jo](http://www.wecenter.com.jo)

[18] دائرة الاحصاءات العامة، وحدة التنمية المستدامة  
[/http://dosweb.dos.gov.jo/ar/sdgs](http://dosweb.dos.gov.jo/ar/sdgs)

[19] حوار وطني افتراضي، التحديات التي تواجه التنمية المستدامة وتنفيذ أجندة 2030 في الأردن، 2020  
<https://www.facebook.com/134922773216289/videos/330776654848143>

[20] إيكومينا، المنظمات البيئية غير الحكومية كمحفز للصالح الاجتماعي – منظور أردني، 2020  
[/https://www.ecomena.org/environmental-ngos-jordan-ar](https://www.ecomena.org/environmental-ngos-jordan-ar)

[21] [\[https://www.youtube.com/watch?v=9dU0\\_yf6FtY](https://www.youtube.com/watch?v=9dU0_yf6FtY)

[22] [\[https://www.jrannan.com/2019/09/blog-post\\_30.html](https://www.jrannan.com/2019/09/blog-post_30.html)

[23] <https://globalfestivalofaction.org/class/campaign-activation-workshop-making-the-2030-agenda-accountable-what-is-the-role-for-civil-society>

[24] محمود الكفاوين، العلاقة بين الخدمة الاجتماعية والعدالة الاجتماعية في الأردن، 2018.  
<file:///C:/Users/PCIT/Downloads/0062-033-005-006.pdf>

[25] مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية، أثر جائحة كورونا على توفر فرص العمل وظروف العمل للنساء في الأردن، 2021

[26] الموقع الرسمي لجمعية معهد تضامن النساء الأردني، مشروع عين على النساء. <https://secureservercdn.net/198.71.233.44/9hy.a00.myftpupload.com/wp-content/uploads/2020/01/%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D8%B9%D9%8A%D9%86-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B3%D8%A7%D8%A1.pdf>

[27] <https://www.euromedwomen.foundation/pg/ar/profile/ermwf.xavuja609>

[28] <https://www.women.jo/~women/ar/projects>

[29] مقابلة مع السيدة آمنة الزعبي رئيسة اتحاد المرأة الأردنية، آذار 2021

[30] محمد شما، إلغاء المادة "308" من قانون العقوبات الأردني: حقوقيون أردنيون يُأسسون تحالفهم، 2017

[56] المرصد العمالي الأردني، ورقة تقدير موقف " تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة في الأردن"، 2020

<http://labor-watch.net/ar/paper/20440>

[57] تقرير الظل الموازي حول اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الأردن، 2017

[58] مركز المعلومات والبحوث – مؤسسة الملك الحسين، تقرير الظل حول اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الأردن، 2017

[59] مرجع سابق

[60] مقابلة مع السيدة آسيا ياغي رئيسة جمعية أنا انسان لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، شباط 2021

[61] الموقع الإلكتروني لجمعية سنا لدعم ذوي الاحتياجات الخاصة. <https://sana.org.jo/ar/%D9%85%D8%AC%D9%85%D9%88%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B9%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%B1%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%86-%D9%88%D9%8A>

[62] <https://www.unicef.org/jordan/ar/%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9>

[63] منظمة العمل الدولية، المسح الوطني لعمل الأطفال في الأردن، 2016

[https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms\\_510711.pdf](https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_510711.pdf)

[64] مقابلة مع السيدة دبالا الخمرة الرئيسة التنفيذية لمنظمة انقاذ الطفل، 2021

[65] منظمة انقاذ الطفل، <https://jordan.savethechildren.net/what-we-do/our-development-programs>

[66] مرجع سابق

[67] <https://cdfj.org/%D8%B9%D9%86-%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2-%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D9/%81%D9%8A%D9%8A%D9%86>

[43] <https://www.hrw.org/ar/news/2020/07/30/375956>

[44] مقابلة مع السيدة سمر دودين مديرة البرامج والمديرة الإقليمية لمؤسسة رواد التنمية، آذار 2021.

[45] منظمة العمل الدولية، <https://www.ilo.org/beirut/countries/jordan/lang--ar/index.htm>

[46] صحيفة الغد، منظمة " أرض " تقدم المساعدات لأكثر من 16 ألف أسرة في المملكة. <https://alghad.com/%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9-%D8%A3%D8%B1%D8%B6-%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D9%84%D8%A3%D9%83%D8%AB%D8%B1-%D9%85%D9%86-16-%D8%A3%D9%84%D9%81>

[47] <https://ar-dd-j.o.org/ar/>

[48] مقابلة مع السيدة سمر محارب مديرة منظمة النهضة العربية للديموقراطية والتنمية ( أرض)، شباط 2021.

[49] <https://ar-dd-j.o.org/ar/>

[50] المنظمة الدولية للهجرة، تقرير الهجرة في العالم لعام 2020.

<https://publications.iom.int/system/files/pdf/wmr-2020-ar.pdf>

[51] المرصد العمالي الأردني، ورقة تقدير موقف " العمالة المهاجرة في الأردن " تحديات مضاعفة جراء جائحة كورونا، 2020

<file:///C:/Users/PCIT/Desktop/%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%A9%20%D9%85%D9%87%D8%A7%D8%AC%D8%B1%D8%A9.pdf>

[52] منظمة العمل الدولية، تعزيز العمل اللائق في الأردن، 2020.

[https://www.ilo.org/beirut/countries/jordan/WCMS\\_561678/lang--ar/index.htm](https://www.ilo.org/beirut/countries/jordan/WCMS_561678/lang--ar/index.htm)

[53] <https://tamkeen-jo.org/%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7>

[54] مركز تمكين للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان، <https://tamkeen-jo.org/#About>

[55] دائرة الإحصاءات العامة، التقرير التحليلي للنتائج العامة لنسب الإعاقة ( الصعوبات الوظيفية) في الأردن، 2015

<https://www.alaraby.co.uk/%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%B8%D9%84-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7-%D9%82%D9%8A%D9%88%D8%AF-%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D9%85%D8%A8%D8%B1%D8%B1%D8%A9> [68]

<https://www.alhurra.com/different-angle/Jordan-media-freedom> [71]

[70] مركز الدراسات الاستراتيجية، دور مؤسسات المجتمع المدني في الاصلاح السياسي في الأردن، 2016

<http://jcss.org/Photos/634992489023468001.pdf>

[71] مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، اتجاهات أعضاء منظمات المجتمع المدني حول نحو فاعلية دورها في الاصلاح السياسي في الأردن، 2018

[dirasat.ju.edu.jo/HSS/Article/FullText/12133?volume=45&issue=1](http://dirasat.ju.edu.jo/HSS/Article/FullText/12133?volume=45&issue=1)

<http://www.jordanpolitics.org/ar/home> [72]

<https://www.rasedjo.com/ar/our-programs?page=0> [73]

<https://www.rasedjo.com/ar/our-programs/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD> [74]

<https://www.rasedjo.com/ar/our-programs/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D9%8A> [75]

<https://www.rasedjo.com/ar/our-programs/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D9%8A> [76]

[77] مجموعتي نقاش مركز مع ممثلين عن المجتمع المدني من منظمات وجمعيات من عدد من محافظات المملكة، 2021

[78] المعهد الديمقراطي الوطني، دليل عملي لمنظمات المجتمع المدني في التعامل مع الأزمات، 2020

<https://www.ndi.org/sites/default/files/A%20PRACTICAL%20GUIDE%20FOR%20CIVIL%20SOCIETY%20ORGANIZATIONS%20DURING%20A%20CRISIS%20Arabic%2029%281%.pdf>

[file:///C:/Users/PCIT/Downloads/98021\)20%2-6825-008-001-.pdf](file:///C:/Users/PCIT/Downloads/98021)20%2-6825-008-001-.pdf) [79]



للداسات الاقتصادية والهلوهاتية  
ECONOMIC & INFORMATICS STUDIES

### للمزيد من المعلومات

شارع الملكة رانيا العبدالله - عمارة العمري - رقم 12 - الطابق الرابع

عمان - الأردن

فاكس: 0096265164492

هاتف: 009625164491

info@phenixcenter.net

phenixcenter@yahoo.com



@phenixcenter

